بـــاب

قال جَرِيرٌ، ونَزَلَ بقَوْمٍ من بني العَنْبَرِ بنِ عَمْرِو بنِ تميم، فلم يَقْرُوهُ حتى آشْتَرَى منهم القِرَى، فآنْصَرَف وهو يقول[1]:

يَـا مَـالِـكُ بنَ طَـرِيفٍ إنَّ بَيْعَكُمُ ... رِفْدَ القِرَى مُفْسِدٌ لِلدِّينِ وَالحَسَبِ[2]

[٢٦٢] قَـالُـوا نَبِيعُكَـهُ بَيْعـاً فَقُلْتُ لَهُمْ ... بِيعُوا المَوَالِيَ وَآسْتَحْيُوا مِنَ الْعَرَبِ

لَوْلَا كِرَامُ طَرِيـفٍ مَا غَفَـرْتُ لَكُمْ ... بَيْعِي قِـرَايَ وَلَا أَنْسَـأْتُكُمْ غَضَبِي

هَـلْ أَنْتُمُ غَيْـرُ أَوْشَـابٍ زَعـانِفَـةٍ ... رِيشُ الذُّنَابَى وَلَيْسَ الرَّأْسُ كَالذَّنَبِ

قوله «يا مالكَ بنَ طَريفٍ» فمن نصب فإنما هو على أنَّه جعل «آبن»[3] تابعاً لِما قبلَه، كالشيء الواحد، وهو أَكْثَرُ في الكلام إذا كان اسماً عَلَماً منسوباً إلى اسمٍ عَلَمٍ جُعِلَ «آبن» مع ما قبلَه بمنزلة الشيء الواحد، ومثل ذلك:

يَا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجَارُودْ[4]

ومن وَقَفَ على الاسم الأول ثمَّ جَعَلَ الثاني نعتاً لم يَكُنْ في الأول إلا الرَّفْعُ، لأنَّه مفردٌ نُعِتَ بمضافٍ، فصار كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّةِ.

---

(١) ديوانه ق ١/٨٣، ٣، ٢ ولم يرد البيت الرابع في الديوان ج ١/٤٣٦.

(٢) الرواية في الديوان: ياطُعْم يابن قُرَيْط إنّ بيعكم

(٣) في روف: «ابناً».

(٤) البيت للكذّاب الحرمازيّ ـ وهو عبد الله بن الأعور، والكذاب لقبه ـ من أبيات في الشعر والشعراء ٦٨٥. وهو من شواهد الكتاب ١/٣١٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، وانظر شرح أبيات سيبويه ١/٤٧٢.

وقوله «وَلَا أَنْسَأْتُكُمْ غَضَبِي» يقول: لم أُؤَخِّرْهُ عنكم، يقال: نَسَأَ الله في أَجَلِكَ، وَأَنْسَأَ الله أَجَلَكَ[1]، والنَّسِيءُ مِن هذا، ومعناه[2] تأخيرُ شَهْرٍ عن شهر، وكانتِ النَّسَأَةُ من بني مُدْلِجِ بنِ كِنانةَ[3]، فأنزل الله عز وجلَّ: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾[4]؛ لأنَّهم كانوا يُؤَخِّرون الشُّهُورَ فيُحَرِّمون غيرَ الحرام، ويُحِلُّونَ[5] غيرَ الحَلالِ، لِمَا يُقَدِّرونه من حُرُوبهم وتَصَرُّفِهِمْ، فاسْتَوَتِ الشُّهُورُ لَمَّا جاء الإسلام، وَأبان ذلك رسولُ الله ﷺ في قوله «إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ[6] يَوْمَ خَلَقَ الله السَّمواتِ والأَرْضَ»[7].

وقوله:

هل أنتُمُ غيرُ أوشابٍ زعانفةٍ

فالأَشابةُ: جماعةٌ تَدْخُلُ في قومٍ وليستْ منهم، وإنَّما هو مأخوذٌ من الأمر الأَشِبِ أي المختلط، ويزعم بعضَ الرواة أنَّ أصلَه فارسيٌّ أُعْرِبَ، يقال بالفارسية: وَقَعَ القومُ في آشُوب أي في اختلاطٍ، ثم تَصَرَّفَ، فقيل: تَأَشَّبَ النبتُ، فصُنِعَ[8] منه فِعْلٌ[9].

وأمَّا «الزَّعانفُ» فأصلُها أجنحةُ السَّمَكِ، سمي بذلك الأَدْعِيَاءُ لأنَّهم الْتَصَقُوا

---

(١) «وأنسأ الله أجلك» ليس في الأصل وج. وفي ف وظ: وانسأ أجلك.

(٢) في الأصل: وهو تأخير

(٣) هو مدلج بن مرّة بن عبد مناة بن كنانة. انظر جمهرة أنساب العرب ١٨٧، ورغبة الأمل ٤/١٩١.

(٤) سورة التوبة: ٣٧.

(٥) في الأصل وج: ويحلّلون.

(٦) في ي وأ وهـ: كهيئة

(٧) الحديث أخرجه أحمد في المسند ٥/٧٢ ـ ٧٣.

(٨) في الأصل: فصيغ.

(٩) بعده في زيادات ر: «هذا وهمٌ من أبي العباس ليس الأشابة ولا الأشب من الأوشاب، لأن فاء الفعل من الأشابة همزة ومن أوشاب واو، ولكنه مثله في المعنى يحتمل أن يكون أصله وُشابة وأبدلت الواو المضمومة همزة». وعلق الشيخ المرصفي على قول صاحب الحاشية يحتمل أن يكون الخ، قال: «لامساغ لهذا الاحتمال مع اتفاق أهل اللغة على أنهما مادتان ليست إحداهما مقلوبة عن الأخرى» رغبة الأمل ٤/١٩٢.

بالصميم، كما التصقتْ تلك الأجنحةُ بِعظام [٢/١١٢] السمكِ؛ قال أَوْسُ بنُ حَجَرٍ(١):

... ... كَأَنَّما قَوَائمُه فِي جَانِبَيْهِ زَعَانِفُ

وتزعم الرُّواةُ أنَّ مِمَّا أَنِفَتْ(٢) منه جِلَّةُ المَوَالي هذا البيتُ، يعني قولَ جرير:

بِيعُوا المَوَالِيَ وَٱسْتَحْيُوا مِنَ الْعَرَبِ

لأنه حَطَّهُمْ ووَضَعَهم، ورأى أنَّ الإساءَةَ إليهم غيرُ محسوبة عَيْباً. ومثلُ [٢٦٣] ذلك قولُ المُنْتَجِعِ(٣) لرجل من الأشراف: مَا عَلَّمْتَ وَلَدَكَ؟ قال: الفرائضَ، قال: ذلك عِلْمُ المَوَالي لا أبالك! عَلِّمْهُمُ الرَّجَزَ، فإنَّه يُهَرِّتُ(٤) أَشْدَاقَهُمْ. ومن ذلك قولُ الشَّعْبِيِّ ومَرَّ بقوم من الموالي يتذاكرون النَّحْوَ، فقال: لَئِنْ أَصْلَحْتُمُوهُ إنَّكُمْ لأَوَّلُ من أَفْسَدَهُ! ومن ذلك قولُ عَنْتَرَةَ(٥):

فَمَا وَجَدُونَا بِالْفُرُوقِ أُشَابَةً وَلَا كُشُفاً وَلَا دُعِينَا مَوَالِيا(٦)

---

(١) ديوانه ق ٥٢/٣٠ ص ٧٢. وصدره بتمامه:

وما زال يفري الشد حتّى كأنما

وجاء صدره بهامشي هـ وي، وقوله «كأنما» ليس في أصول ر. وفي الأصل: «الزعانف» وكذا في الديوان، وكلاهما رواية.

(٢) في ج وهامش هـ: «أنّ احدَ ماانفت» وفي سائر النسخ «أنّ ما أنفت».

وفي ظ وهـ وهامشي الأصل وي: «اتّقت» مصحفاً.

(٣) في الأصل وج: المنتجع بن نبهان.

(٤) أي يوسع.

(٥) ديوانه ق ١١/٢ ص ٢٢٧. والفروق وادٍ بين اليمامة والبحرين ويقال هي عقبة دون هجر إلى نجد، وقوله ولا كشفاً أي لا ننكشف عند اللقاء أي ننهزم، عن الديوان.

(٦) بعده في ج وهـ ـ وهو بهامش الأصل من نسخة ـ: وقال آخر (من الأصل فقط):

يُطِفْنَ بِفَحْلٍ كَانَ ضِبَابُه بُطُونَ المَوالي يومَ عِيدٍ تَغَدَّتِ

ومن ذلك قولُ الآخر:

يُسَمُّونَنَا الأَعْرَابَ وَالعَرَبُ آسْمُنَا وَأَسْمَاؤُهُمْ فينا رِقابُ المَزَاوِدِ

يريد أسماؤُهم عندنا الْحَمْرَاءُ[1]، وقولُ العرب: «ما يَخْفَى ذلك على الأَسْوَدِ والأَحْمَرِ» يريد الْعَرَبِيَّ والْعَجَمِيَّ؛ وقال الْمُخْتَارُ لإبراهيمَ بنِ الأَشْتَرِ يومَ خَازِرَ[2] ـ وهو اليومُ الذي قُتِلَ فيه عبيدُ الله بنُ زياد ـ : إنَّ عَامَّةَ جُنْدِكَ هؤلاء الْحَمَرَاءُ، وإنَّ الحَرْبَ إنْ ضَرَّسَتْهُمْ هَرَبُوا، فَاحْمِلِ العَرَبَ على مُتُونِ الخَيْلِ، وَأَرْجِلِ الحَمْرَاءَ أمامَهم.

ومن ذلك قولُ الأَشْعَثِ بنِ قَيْسٍ لعليِّ بنِ أبي طالب رحمه الله، وأتاه يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، وعليٌّ على المِنْبَرِ فقال: يا أميرَ المؤمنين! غَلَبَتْنا هذه الحمراءُ على قُرْبِكَ، قال: فَرَكَضَ عليٌّ المِنْبَرَ برِجْلِه، فقال صَعْصَعَةُ بنُ صُوحانَ الْعَبْدِيُّ: مالنا ولهذا؟ ـ يعني الأشعثَ ـ لَيَقُولَنَّ أميرُ المؤمنين اليومَ في العرب قَوْلاً لَا يَزَالُ يُذْكَرُ، فقال عليٌّ: مَنْ يَعْذِرُني من هذه الضَّيَاطِرَةِ؟ يَتَمَرَّغُ أَحَدُهُمْ على فِراشِه تَمَرُّغَ الحِمار، وَيُهَجِّرُ قَوْمٌ للذِّكْرِ، فيَأْمُرُونني[3] أن أَطْرُدَهُمْ، ما كنتُ لأَطْرُدَهُمْ فأكونَ من الجاهلين، والذي فَلَقَ الحبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَيَضْرِبُنَّكُمْ على الدِّين عَوْداً كما ضَرَبْتُمُوهُم عليه بَدْءاً.

قوله «الضياطرة» واحدُهم ضَيْطَرٌ وَضَيْطَارٌ، وهو الأحمر الْعَضِلُ [1/113] الفاحِشُ، قال خِداشُ بنُ زُهَيْرٍ[4]:

---

(١) قال الشيخ المرصفي: «على سبيل الكناية. والعرب تلقب الموالي وسائر العجم من الفرس والروم ومن صاقبهم بالحمراء لغلبة البياض على ألوانهم» رغبة الآمل ٤/١٩٤. وانظر ما سيأتي ص ٦٥٠.

(٢) بعده في زيادات ر: «وقعت الرواية كما في الأصل، ووُجِد بخط يد أبي عليّ البغدادي رحمه الله جازر بالجيم». وهو في معجم البلدان (خازر) ٢/٣٣٧ بالخاء.

(٣) في ر: فيأمُرُني.

(٤) البيت من مجمهرته في جمهرة أشعار العرب ٢/٥١٩.

وَتُـرْكَبُ خَيْـلٌ لَا هَـوَادَةَ بَيْنَهَـا وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بالضَّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ

وإنما قال جَرِيرٌ لبني الْعَنْبَرِ:

هل أنتم غير أوشـاب زعانفة

لأنَّ النسَّابين يزعمون أنَّ العَنْبَرَ بنَ عَمْرِو بنِ تميم إنَّما هو ابنُ عَمْرِو بنِ بَهْرَاءَ، وأنَّ أُمَّه[1] أُمُّ خارِجةَ الْبَجَلِيَّةُ التي يقال لها[2] في المَثَلِ: «أَسْرَعُ من نِكاح أُمِّ خَـارِجَةَ»[3] وكانت[4] قَدْ وَلَدَتْ في العـرب في نَيِّفٍ وعشرين حَيّاً من آبـاءٍ
[٢٦٤] متفرقين[5]؛ وكان يقول لها الرجلُ: خِطْبٌ؟ فتقول: نُكْحٌ، وكذلك قال يونس بن حَبيب[6]. فَنَظَرَ بَنُوها إلى عَمْرِو بنِ تميم قد وَرَدَ بلادَهم، فَأَحَسُّوا بأنَّه أراد أُمَّهم فبَادَرُوا إليه[7] ليَمْنَعُوه تَزَوُّجَهَا، وَسَبَقَهُمْ لأنَّه كان راكباً، فقال لها: إنَّ فيك لَبَقِيَّةً! فقالتْ: إنْ شئتَ؛ فجاؤوا وقد بَنَى عليها، ثم نَقَلَها بعدُ إلى بلده. فتزعم الرواةُ أنَّها جاءت بِالْعَنْبَرِ معها صغيراً، وأَوْلَدَهَا عَمْرُو بـنُ تميم أُسَيِّدَ[8] وَالْهُجَيْمَ وَالْقُلَيْبَ، فَخَرَجُوا ذاتَ يوم يَسْتَقُونَ فَقَلَّ عليهم الماءُ، فأَنْزَلُوا مائِحاً من تميم، فَجَعَلَ المائِحُ يملأُ الدَّلْـوَ إذا كانتْ لِلْهُجَيْمِ وَأُسَيِّـدَ والقُلَيْبِ، فإذا وَرَدَتْ دَلْـوُ الْعَنْبَرِ تَـرَكَها

---

(١) كذا في الأصل وج. وفي ف وظ وهـ وأ وب وس: «وأنَّ أمُّهم». وفي ي ود: «وأمُّهم» بلا «انَّ».

(٢) ليس في ف وج وهـ وظ.

(٣) انظر أمثال الضبي ٥٨، وأبي عبيد ٣٧٢، والفاخر ٦٠، والدرة الفاخرة ١/٢٢٤، وجمهرة الأمثال ١/٥٢٩، ومجمع الأمثال ١/٣٤٨، والمستقصى ١/١٦٦، وفصل المقال ٥٠٠، والفاضل ١١٦، وسمط اللآلي ٦٠٠.

(٤) في ر وظ وف: فكانت.

(٥) قال علي بن حمزة في التنبيهات ١٧٣: «قال أبو جعفر [بن النحاس]: «الذي حكاه أهل اللغة، يقال: هم مفترقون في النسب، وكانوا جماعة فصاروا متفرقين. وقول أبي جعفر هو الأعلى والأصح».

(٦) بضم النون من نكح وعدُّ كسرها غلطاً انظر الفاضل ١١٦. إلا أنه يقال نكح بالكسر والضم لغتان، انظر اللسان (نكح) ولعلهم آثروا الكسر ليوازن خِطْباً.

وضبط في النسخ جميعاً بكسر النون وضبطته بالضم على ما حكاه المبرد عن يونس أنه بالضم.

(٧) في ي ود وج وهـ: «إليها».

(٨) في ج وف: «أسيّداً». وأسيّد تصغير أسود لا يصرف لأن المانع قائم معه، انظر المقتضب ٤/١٨.

تَضْطَرِبُ، فقال العنبرُ[1]:

قَدْ رَابَنِي مِنْ دَلْوِيَ اضْطِرَابُهَا وَالنَّأْيُ عَنْ بَهْرَاءَ وَاغْتِرَابُهَا
إلَّا تَجِيءْ مَلْأَى يَجِيءْ قُرَابُهَا

فهذا قولُ النَّسَّابين.

ويُرْوَى أنَّ رسولَ الله ﷺ قال يوماً[2] لعائشة رحمها الله، وقد كانت نَذَرَتْ أَنْ تُعْتِقَ قَوْماً مِنْ وَلَدِ إسْمَاعِيلَ، فَسُبِيَ قومٌ من بني الْعَنْبَرِ، فقال لها[3] رسولُ الله ﷺ: «إنْ سَرَّكِ أَنْ تُعْتِقِي الصَّمِيمَ من وَلَدِ إسماعيلَ فَأَعْتِقِي من هٰؤلاء»[4]. فقال النَّسَّابون: فَبَهْرَاءُ من قُضَاعَةَ، وقد قيلَ: قُضَاعَةُ من بني مَعَدٍّ، فقد رَجَعُوا إلى إسماعيل، ومن زعم أنَّ قضاعة من بني مالكِ[5] بنِ حِمْيَرَ - وهو الحقُّ - قال: فالنسبُ الصَّحِيحُ في قَحْطانَ الرُّجوعُ إلى إسماعيلَ، وهو الحقُّ وقولُ[6] المُبَرِّزِينَ من العلماء. وإنّما[7] الْعَرَبُ المتقدمةُ من أولاد عابَرَ وَرَهْطُهُ عادٌ وَطَسْمٌ وَجَدِيسٌ وَجُرْهُمٌ والعَماليقُ. فأما قحطانُ عند أهل العلم فهو[8] ابنُ الْهَمَيْسَعِ بنِ تَيْمَنَ بنِ نَبْتِ بنِ [٢/١١٣] قَيْذَارَ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهِيمَ[9] صلواتُ الله عليه؛ فقد رَجَعُوا إلى إسْماعيل، وقد قال رسول الله ﷺ لقومٍ من خُزَاعَةَ، وقيل من الأَنْصَار:

---

(١) الأبيات في طبقات فحول الشعراء ٢٧، والدرة الفاخرة ١/٢٢٥.
(٢) ليس في الأصل وج وهـ وظ.
(٣) ليس في الأصل وف وهـ وظ.
(٤) لم أجده بهذا اللفظ. وانظر تعليق العلامة الشيخ محمود محمد شاكر على طبقات فحول الشعراء ٢٧ - ٢٨.
(٥) في الأصل وهامش ج: «قضاعة بن مالك». وهو قضاعة بن مالك بن عمرو بن زيد بن مالك بن حمير. انظر نسب عدنان وقحطان للمبرد ٢٣
(٦) في الأصل: وهو قول.
(٧) كذا في الأصل وج. وفي سائر النسخ «إنما» بلا الواو.
(٨) انظر نسب عدنان وقحطان للمبرد ١٨. وليس فيه «قيذاره».
(٩) «بن ابراهيم» من الأصل وج.

«ارْمُوا يا بني إسماعِيلَ، فإنَّ أباكم كانَ رامِياً»[1].

***

وقال[2] يَحْيَى بنُ نَوْفَلٍ يَهْجُو الْعُرْيَانَ بنَ الْهَيْثَمِ بنِ الأَسْوَدِ النَّخَعِيَّ ـ وكان العُرْيَانُ تزوَّجَ زَبادِ من وَلَدِ هانىءِ بنِ قَبِيصةَ الشَّيْبَانِيِّ، وكانت عند الْوَليد بنِ عبدِ الملك فطلَّقها فتزوَّجها العريان، وكان ابنُ نوفل له هَجَّاءً ـ فقال:

أَعُرْيَانُ مَا يَدْرِي امْرُؤٌ سِيلَ عَنْكُمُ ... أَمِنْ مَذْحِجٍ تُدْعَوْنَ أَمْ مِنْ إِيَادِ[3]

فَإِنْ قُلْتُمُ مِنْ مَذْحِجٍ إِنَّ مَذْحِجاً ... لَبِيضُ الوُجُوهِ غَيْرُ جِدِّ جِعَادِ

[٢٦٥] وَأَنْتُمْ صِغَارُ الهَامِ حُدْلٌ كَأَنَّمَا ... وُجُوهُكُمُ مَطْلِيَّةٌ بِمِدَادِ

فَإِنْ قُلْتُمُ الحَيُّ اليَمَانُون أَصْلُنَا ... وَنَاصِرُنَا فِي كُلِّ يَوْمِ جِلَادِ

فَأَطْوَلُ بِأَيْرٍ مِنْ مَعَدٍّ وَنَزْوَةٍ ... نَزَتْ بِإِيَادٍ خَلْفَ دَارِ مُرَادِ[4]

لَعَمْرُ بَنِي شَيْبَانَ إِذْ يُنْكِحُونَهُ ... زَبَادِ لَقَدْ مَا قَصَّرُوا بِزَبَادِ

أَبْعَدَ الْوَلِيدِ أَنْكَحُوا عَبْدَ مَذْحِجٍ ... كَمُنْزِيَةٍ عَيْراً خِلَافَ جَوَادِ

وَأَنْكَحَهَا لاَ فِي كِفَاءٍ وَلاَ غِنىً ... زِيَادٌ أَضَلَّ اللهُ سَعْيَ زِيَادِ

قوله: أمن مذحج تدعون أم من إياد

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الجهاد برقم ٢٨٩٩ وأحاديث الأنبياء برقم ٣٣٧٣ والمناقب برقم ٣٥٠٧، وأحمد في المسند ٤/٥٠، من حديث سلمة بن الأكوع قال: «مَرَّ النبي (ص) على نفر من أَسْلَم ينتضلون، فقال النبي (ص): ارموا بني اسماعيل فإن أباكم كان رامياً، ارموا وأنا مع بني فلان. قال: فأمسك أحد الفريقين بأيديهم، فقال رسول الله (ص): مالكم لا ترمون؟ قالوا: كيف نرمي وأنت معهم؟ فقال النبي (ص): ارموا فأنا معكم كلكم». وأخرجه ابن ماجه في كتاب الجهاد برقم ٢٨١٥ من حديث ابن عباس بلفظ: «رمياً بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً».

قوله على نفر من أَسْلَم أي من بني أَسْلَم القبيلة المشهورة وهم معدودون من خزاعة.

(٢) في ر وف وهـ وظ: قال، بلا الواو.

(٣) في ج وهـ: أم لإياد.

(٤) في ج: قصر مراد.

فبنو مَذْحِج بنو مالِكِ [بنِ أُدَدٍ] بنِ زيدِ بنِ يَشْجُبَ بنِ عَريبٍ[1] بنِ زَيْدِ بنِ كَهْلانَ بنِ سَبإ بنِ يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ بنِ قَحْطانَ. وإيادٌ ابنُ نِزارِ بنِ مَعَدِّ بنِ عَدْنانَ. ويقال: إنَّ النَّخَعَ وثَقِيفاً أخوان من إيادٍ. فأما ثَقِيفٌ[2] فهو قَسِيُّ بنُ مُنَبِّهِ بنِ بَكْرِ بنِ هَوازنَ بنِ مَنْصُورِ بنِ عِكْرِمَةَ بنِ خَصَفَةَ بنِ قَيْسِ بنِ عَيْلانَ بنِ مُضَرَ، فهذا قولُ قوم. فأما آخرون فيزعمون أنَّ ثَقِيفاً من بقايا ثَمُود، ونَسَبُهم غامضٌ على شَرَفِهم في أخلاقهم، وكَثْرَةِ مَناكِحِهِمْ في قُرَيشٍ[3]، وقد قال الحجاج على المنبر: تَزْعُمُون أنَّا من بَقايا ثَمُودَ، واللهُ عز وجل يقول ﴿ وَثَمُوداً فَمَا أَبْقَى ﴾[4]. وقال الحجاجُ يوماً لأبي العَسُوسِ الطائيِّ: أيُّ أَقْدَمُ؟ أنُزُولُ ثَقِيف الطَّائِفَ، أم نزولُ طَيِّىء الجبلين[5]؟ فقال أبو العَسُوس: إنْ كانتْ ثقيف من بَكْرِ بنِ هَوازنَ فَنُزُولُ طيىء الجبلين قبلَها، وإنْ كانتْ ثَقِيف من ثَمُودَ فهي أَقْدَمُ، فقال [1/114] الحجاجُ: يا أبا العَسُوسِ، اتَّقِنِي فإنِّي سريعُ الخَطْفةِ للأحمق المُتَهَوِّكِ[6]! فقال أبو العَسُوس[7]:

---

(1) كان في جميع النسخ غير ج: «بنو مالك بن زيد بن عريب»، وفي ج: «بنو مالك بن زيد بن يشجب بن عريب». فزدت «بن أدد» ليستقيم النسب، وهو على الصواب في نسب عدنان وقحطان له ١٨ ـ ١٩، وانظر جمهرة أنساب العرب ٣٩٧، ٤٧٦.

(2) انظر نسب عدنان وقحطان له ٣.

(3) كذا في الأصل. وفي ج: «فأكثر [كذا] مناكحهم في قريش». وفي سائر النسخ: وكثرة مناكحهم قريشاً؟.

(4) سورة النجم: ٥١. وثموداً بالتنوين كذا في الأصل وأ وس ود وي، وهي قراءة غير حمزة وعاصم في رواية حفص من السبعة، فقرآ وثمود بغير تنوين وكذا ضبط في ب وف وج وهـ. انظر السبعة لابن مجاهد ٦١٥، وحجة القراءات ٦٨٨، والنشر ٢/٣٧٩، ٢٨٩ ـ ٢٩٠، والكشف عن وجوه القراءات لمكي ٢/٢٩٦ و١/٥٣٣، والبحر ٨/١٦٩، وفات صاحب البحر نسبة القراءة بغير تنوين لحمزة، وهي قراءة يعقوب من العشرة.

وزاد في ج وهـ، وهامش الأصل من نسخة: «وقال مرةً أخرى: ولئن كنا من بقايا ثمود ما نجا مع صالح إلا خيارهم».

(5) في ج: أيّ يوم أقدم.. بالطائف... بالجبلين.

(6) هو المتهور الذي يقع في الشيء بغير مبالاة ولارويّة. رغبة الآمل ٤/٢٠١.

(7) بعده في زيادات ر: «رواية عاصم رحمه الله: العَسُوس والعَسُوس، وفي رواية ش كما في داخل الكتاب». وضبط في الأصل: العَسُوس.

يُـؤَدِّبُنِـي الحَـجَّـاجُ تَـأْدِيبَ أَهْـلِهِ فَلَوْ كُنْتُ مِنْ أَوْلَادِ يُوسُفَ مَا عَدَا
وَإِنِّـي لَأَخْـشَى ضَـرْبَـةً ثَقَـفِـيَّـةً يَقُـدُّ بِهَـا مِمَّنْ عَصَـاهُ المُقَلَّدَا[1]
عَـلَى أَنَّنِـي مِـمَّـا أُحَـاذِرُ آمِـنٌ إِذَا قِيلَ يَوْماً قَدْ عَنَا المَرْءُ وَاعْتَـدَى

وقد كان المُغيرةُ بنُ شُعْبَةَ، وهو والي الكوفةِ، صار إلى دَيْرِ هِنْدٍ بنتِ النُّعْمَان بنِ المُنْذِرِ، وهي فيه عَمْيَاءُ مُتَرَهِّبَةٌ فَاسْتَأْذَنَ عليها، فقيل لها: أميرُ هذه
[٢٦٦] المَدَرَةِ بالباب، فقالت: قولوا له: أَمِنْ وَلَدِ جَبَلَةَ بنِ الأَيْهَمِ أنت؟ قال: لا، قالت: أَفَمِنْ وَلَدِ المُنْذِرِ بنِ ماء السَّماء؟ قال لا، قالت: فَمَنْ أنتَ؟ قال: المُغيرةُ بنُ شُعْبَةَ الثَّقَفِيُّ، قالت: فما حاجتُك؟ قال: جئتُكِ خاطباً، قالت: لو كنتَ جئتني لِجَمالٍ أو لمال[2] لَأَطْلَبْتُكِ، ولكنَّك أردتَ أن تَتَشَرَّفَ بي في مَحَافِلِ العرب، فتقول: نكحتُ آبنةَ النُّعْمَانِ بنِ المنذر، وإلّا فَأَيُّ خيرٍ في آجتماع أَعْوَرَ وعَمْيَاءَ؟ فَبَعَثَ إليها: كيف كان أَمْرُكُم؟ فقالت: سأختَصِرُ لك الجوابَ: أَمْسَيْنا مَسَاءً، وليس في الأرض عَرَبِيٌّ إلا وهو يَرْغَبُ إلينا ويَرْهَبُنَا، ثم أَصْبَحْنا، وليس في الأرض عربيٌّ إلا ونحن نَرْغَبُ إليه ونَرْهَبُهُ[3]. قال: فما كان أَبُوك يقول في ثَقِيف؟ قالت: اخْتَصَمَ إليه رجلانِ منهم، أحدُهما يَنْمِيهَا إلى إيادٍ، والآخر إلى بَكْرِ بنِ هَوَازن، فَقَضَى بها للإيادِيِّ، وقال:

إِنَّ ثَقِيفـاً لَمْ تَكُنْ[4] هَـوَازنَـا وَلَمْ تُنَـاسِبْ عَـامِـراً وَمَـازِنَـا

---

(١) المقلد: موضع القلادة، يريد العنق.
(٢) في س ومتني الأصل وي: أو كمال، وفي ج وأ: أو لكمال. وبهامشي الأصل وي كما في المتن.
(٣) في ج: ساختصر الجواب: أصبحنا صباحاً وما في الأرض عربي إلا يرغب إلينا ويرهبنا وأمسينا مساءً وليس في الأرض عربي إلا نرغب إليه ونرهبه فقال الخ.
(٤) في ج: لم تَلِدْ.

يريد عامِرَ بنَ صَعْصَعةَ وَمَازِنَ بنَ مَنْصُورٍ، فقال المغيرةُ: أما نحن فمن بَكْرِ آبنِ هَوَازنَ، فَلْيَقُلْ أبوكِ ما شاء!

وقالت أختُ الأَشْتَرِ، وهو مالكُ بنُ الحارث النَّخَعِيُّ تُبكِّيهِ، وهذا الشعرُ رواه أبو الْيَقْظَانِ، وكان متعصباً[1]:

أَبَعْـدَ الأَشْتَرِ النَّخَعِيِّ نَـرْجُـو ... مُـكَـاثَـرَةً وَنَـقْـطَعُ بَـطْنَ وَادِ
وَنَصْحَبُ مَـذْحِجاً بـإخاءِ صِـدْقٍ ... وَإِنْ نُـنْسَـبْ فَـنَـحْـنُ ذُرَا إِيَـادِ
ثَـقِـيـفٌ عَـمُّـنَـا وَأَبُـو أَبِـيـنَـا ... وَإِخْوَتُنَا نِزَارُ أُولو[2] السَّدَادِ [٢/١١٤]

قوله[3]: «وأنتم صغار الهام حُذْلٌ» فالأَحْذَلُ: المائلُ العُنُقِ، يقال: قَوْسٌ حَذْلاءُ: إذا آعْوَجَّتْ سِيَتُها، قال الراجز:

لَـهَـا مَـتَـاعٌ وَلَـهَـاةٌ فَـارِضُ ... حَذْلاءُ كالزِّقِّ[4] نَحاهُ المَـاخِضُ[5]

وأما قوله: «زَبادِ» يا فتى فله بابٌ نذكره على وجهه باستقصائـه بعد فَرَاغنا من تفسير هذا الشعر.

---

(١) قوله: «وهذا.. متعصباً» ليس في الأصل وج وهـ.

(٢) في ر: نزارٌ آولوا.

(٣) يريد قول يحيى بن نوفل من كلمته الدالية السالفة ص ٥٨٢.

(٤) في الأصل وج وهـ: «كالوطب»، وبهامشي الأصل وهـ كما في المتن

(٥) قال عليّ بن حمزة في التنبيهات ١٣٣: «هذه رواية مغيرة للنسيان... والرواية:

لـه زجـاج وهـاة فـارض ... حـدلاء كـالـوطـب نـحـاه المـاخض

وإنما عدل به إلى «لها» [في الأصل: لهاة] قول أبي محمّد:

في هجمة يغدر منها القابض

وأنسيَ ماقاله بعد في صفة الفحل وهو:

يتبعها عدبّس جرائض» اهـ.

وقد سلف البيت الأول ص ٢٥٨ وروايته ثمة «لها زجاج» وهو من أبيات لأبي محمد الفقعسي خرجناها ثمة. وبعد الرجز في زيادات ر: «كذا وقعت الرواية «لها» والصواب «له» لأنه يعني الفحل من الإبل لأنّ الشقشقة لا تكون للأنثى، قاله ش».

وقوله «لَقَدْ مَا قَصَّرُوا» «مَا»[1] زائدةٌ مثل قوله تعالى ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾[2] ولو قال: «لَقِدْماً قَصَّرُوا» لم يكنْ جيداً، ودخل الْوَليد في الذم.

وقوله:

كمُنْزِيةٍ عَيْراً خلافَ جَوَاد

[٢٦٧] يقول: بعد جواد، قال الله عز وجل ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ الله ﴾[3].

وقوله: «لا في كِفَاءٍ» يقال: هو كُفْؤُكَ وكَفْؤُكَ وكَفِيئُكَ وكِفَاؤُكَ: إذا كان عَديلَكَ في شَرَفٍ أو ما أشبهه، كما قال الْفَرَزْدَقُ[4]:

. . . . . وَتَنْكِحُ في أَكْفَائِهَا الحَبِطَاتُ[5]

وقال الله عز وجل: ﴿ ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤاً أَحَدٌ ﴾[6]، وقال عمر بن الخطّاب رحمه الله: لَأَمْنَعَنَّ النِّساءَ إلا من الأَكْفاءِ. وَتَحَدَّثَ أصحابُنا عن الأصمعيِّ عن إسحاق بن عيسى، قال: قُلْتُ لأمير المؤمنين الرَّشيدِ أو المهدِيِّ: يا أميرَ المؤمنين مَنْ أكفاؤُنا؟ قال: أعداؤنا، يَعني بني أُميَّةَ.

---

(١) في ر: فما.

(٢) سورة نوح: ٢٥.

(٣) سورة التوبة: ٨١.

(٤) سلف البيت بتمامه ص ٨٩.

(٥) بعده في زيادات ر: «أول هذا البيت:

بنودارم أكفاؤهم آل مِسْمَعٍ

وآل مسمع بيت بكر بن وائل. والحبطات هم الحارث بن عمرو بن تميم. وإنما قال هذا الفرزدق حين بلغه أن رجلاً من الحبطات خطب امرأة من بني دارم بن مالك، فأجابه رجل من الحبطات:

أما كان عبّاد كفيئاً لدارم بلى ولأبيات بها الحجراتُ

عبّاد يعني بني هاشم.. وقد تقدم هذا البيت للفرزدق في مواضع» اهـ قوله في مواضع كذا ولم يتقدم الا ص ٨٩.

(٦) سورة الإخلاص: ٤. وانظر ما سلف من التعليق على هذه القراءة ﴿ كُفُؤاً ﴾ ص ٨٨.

و«زِيادٌ» آلذي ذَكَرَ كَان أخاها.

هذا[1] تَفْسِيرُ ما كان من المُؤَنَّثِ على فَعَالِ مَكْسُورَ الآخر
وهو على أربعة أَضْرُبٍ والأصلُ واحدٌ

اِعْلَمْ[2] أنَّه لا يُبْنَى شيءٌ من هذا الباب على الكَسْرِ إلا وهو مؤنثٌ معرفةٌ مَعْدُولٌ عن جهته، وهو في المؤنث بمنزلة فُعَلَ نحو عُمَرَ وقُثَمَ في المذكَّر[3].

وفُعَلُ[4] معدولٌ في حال المعرفة عن فاعِلٍ، وكان فاعِلٌ يَنْصَرِفُ، فلما عُدِلَ عنه فُعَلُ لم يَنْصَرِفْ.

وفَعالِ معدولٌ عن فاعِلَة، وفاعِلةُ لا يَنْصَرِفُ[5] في المعرفة فَعُدِلَ إلى البناء، لأنَّه ليس بَعْدَ ما لا ينصرفُ إلا المبنيُّ، وبُنِيَ على الكسر لأنَّ في فاعِلَةَ علامةَ التأنيث، وكان أصلُ هذا أن يكون إذا أردتَ به الأمرَ ساكناً كالمجزوم من الفِعْلِ الذي هو في معناه فَكَسَرْتَهُ لِالْتِقاء الساكنين، مع ما ذكرنا من علامة التأنيث، والكَسْرُ مما يُؤَنَّثُ به، فلم يَخْلُ من العلامة، تقول للمرأة: أنتِ فَعَلْتِ، فالكَسْرُ [١/١١٥] علامةُ التأنيث، وكذلك: إنَّكِ ذاهبةٌ، وضربتُكِ يا آمرأةُ.

فمِمَّا لا يكونُ إلا معرفةً مكسوراً ما كان آسماً للفعل نحو نَزَالِ يا فتى، ومعناه انْزِلْ، وكذلك تَرَاكِ زيداً أي اتركه؛ فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة

---

(١) في الأصل وف وظ وهـ: «باب هذا...»، وفي ج: «هذا باب تفسير...». وانظر باب فعالِ في المقتضب ٣٦٨/٣ وما بعدها.

(٢) في ف: قال أبوالعباس: اعلم.

(٣) في الأصل: بمنزلة فعل في المذكر نحو عمر وقثم.

(٤) انظر باب فُعَل في المقتضب ٣٢٣/٣.

(٥) في ج وأ وب وي: تنصرف.

وهما مؤنثان معرفتان، يَدُلُّك على التأنيث القياسُ الذي ذكرنا، قال الشاعر[1] تصديقاً لذلك:

[٢٦٨] ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فقال: «دعيتْ» لما ذكرتُه لك من التأنيث، وقال الآخر، وهو زَيْدُ الخَيْلِ[2]:

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنَّ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

وقال الشاعر[3]:

تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

أي آتْرُكْها[4]، وقال آخر[5]:

حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ

---

(١) وهو زهير بن أبي سلمى. ديوانه ق ٧/٤ ص ٧٨، والكتاب ٣٧/٢، والمقتضب ٣٧٠/٣، وخزانة الأدب ٦١/٣.

(٢) البيت في المقتضب ٣٧١/٣ . وسلف مع آخر ص ٢٧٢.

(٣) هو طفيلُ بن يزيد الحارثيُّ نسبة إلى الحارث بن كعب. ويقال في نسبته «المُعَقْلِيُّ» نسبة إلى المُعَقَّل بضم الميم وفتح العين المهملة وفتح القاف المشددة، كذا قيّده الأمير في الإكمال ٢٦٥/٧، والحافظ ابن حجر في التبصير ١٣٠٢/٤، وكسر القاف صاحب القاموس (عقل) فقيّده كمحدِّث. وهو عند صاحب اللباب ٢٣٥/٣ المَعْقِلي» نسبة إلى المَعْقِل» بفتح الميم وسكون العين وكسر القاف.

واسم المُعَقَّل ربيعةُ بن كعب الأَرَتّ بن ربيعة بن كعب بن الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلَة بن جلد بن مذحج.

وانظر جمهرة أنساب العرب ٤١٧ وفيه سقط، والأغاني ٣٢٨/١٦ في ترجمة عبد يغوث وفيه تحريف.

والبيتان له في شرح أبيات سيبويه ٣٠٧/٢، والخزانة ٣٥٤/٢ ـ ٣٥٥، واللسان (ترك). وهما بلا نسبة في الكتاب ٣٧/٢، والأول بلا نسبة في الكتاب ١٢٣/١، والمقتضب ٣٦٩/٣.

(٤) في الأصل و ف: اتركوها.

(٥) في زيادات ر: «هو رؤبة». والبيت في ذيل ديوانه ١٧٤. ونسب في الكتاب ٣٧/٢، واللسان (حذر) لأبي النجم، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٧٠/٣.

وقال آخر[1]:

نَظَارِكَيْ أَرْكَبَهُ نَظَارِ

فهذا بابٌ من الأرْبعة.

ومنها أن يكون[2] صفةً غالبةً تَحُلُّ مَحَلَّ الاسمِ، نحو قولهم للضَّبُعِ: جَعارِ يا فتى، وللمنية: حَلاقِ يا فَتَى، لأنها حالقةٌ، وٱلدليلُ على التأنيث بعد ما ذكرنا قولُه:[3]:

لَحِقَتْ حَلاَقِ بِهِمْ عَلَى أَكْسائِهِمْ[4] ضَرْبَ الرِّقَابِ وَلاَيُهِمُّ المغْنَمُ[5]

---

(١) في زيادات ر: «هو أبو النجم»، وفي ج: «وقال العجاج». ونسب في الكتاب ٣٧/٢ لرؤبة، وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٧٠/٢.

والبيت للعجاج، ديوانه ق ٥/٤ جـ ١١٦/١ وروايته: «أن أركبه». ونسب للعجاج في شرح أبيات سيبويه ٣٠٩/٢.

(٢) في الأصل وف و ج و هـ: تكون.

(٣) هو الأخزمُ السِّنْبِسِيُّ الطائيُّ. والأخزم بمعجمتين كذا قيّده البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٨/٢ ـ ٢٥٩. ووقع الأخرم بمعجمة فمهملة في الوحشيات ٤٠، وأصول فرحة الأديب ١٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٠٠ والتبريزي ٧٧/٢، ولعل الصواب الأول.

والبيت للأخزم أو للمقعد بن عمرو في شرح أبيات سيبويه ٢٦٤/٢، واللسان (حلق) وصحح الغندجاني نسبتها للأخزم وأنشد الكلمة التي منها البيت، وبعض هذه الكلمة ليس فيها الشاهد للأخزم أيضاً في الوحشيات.

والبيت بلا نسبة في الكتاب ٣٨/٢، والمقتضب ٣٧٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٤.

ورأى الغندجاني أن الصواب في إنشاده: «لحقت لحاقِ بهم..»؟

و«السِّنْبِسِيُّ» نسبة إلى سنبس بن معاوية بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء. انظر جمهرة أنساب العرب ٤٠٢، ٤٧٦. ووقع في اللباب ١٤٤/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٩/٢، ومعجم قبائل العرب ٥٥٧/٢ (انظر الحاشية فيه): سنبس بن معاوية بن جرول بن ثعل الخ؟

(٤) جمع كُسْء، وهم المتأخرون.

(٥) زاد في ج و هـ: «وقال آخر:

ما أرجّي بالعيش بعد ندامى قد أراهم سُقوا بكأس حلاقِ»

وزاد في ج بعده: «يقال: همّني الشيء: إذا أذابني، وسنام مهمومٌ أي مذابٌ، وقال العجاج:

وانهمَّ هامومُ السَّديف الواري

ويقال: أهمّني الشيء: أي طرح في قلبي الهمَّ، والمثل هَمُّك ما أهمَّك كما تقول: شغلك ما شغلك».

وتقول في النداء: يا فَساقِ، ويا خَباثِ، ويا لكاعِ، تريد: يا فاسقةُ ويا خبيثةُ ويا لكعاءُ، لأنه في النداء في موضع معرفة، كما تقول للرجل: يا فُسَقُ ويا خُبَثُ ويا لُكَعُ. فهذا باب ثانٍ[1].

ومن ذلك مَا عُدِلَ عن المصدر[2] نحو قوله[3]:

جمادِ لَهَا جَمَادِ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ ما ذُكِرَتْ حَمَادِ

وقال النابغة الذُّبْيانيُّ[4]:

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَٱحْتَمَلْتَ فَجارِ

يريد[5]: قُولي لها جُموداً، ولا تقولي لها حَمْداً، هذا المعنى، ولكنَّه عُدِلَ مؤنثاً. وهذا بابٌ ثالثٌ[6].

---

(١) بعده في زيادات ر: «حكى ابن السَّرّاج عن أبي عبيدة: فرسٌ لُكَعٌ للمذكر، ولُكَعَةٌ للمؤنث».

(٢) في ج و أ و ب و س: «ما عدل به عن المصدر».

(٣) بعده في زيادات ر: «هو المُتَلَمِّسُ يذم الخمر». والبيت في ديوانه ق ٤/٨ ص ١٦٧ وروايته:

جماد لها جماد ولا تقولي لها أبداً إذا ذكرت حمادِ

والبيت كما رواه المبرد في الكتاب ٣٩/٢، والخزانة ٧٠/٣، وقال البغدادي: «وقوله ولا تقولي بياء المخاطبة وهذا هو المشهور، وهو محرّف من نون التوكيد الخفيفة... وهي الصواب فإنه خطاب لمذكر ولم يتقدم ذكر أنثى...».

(٤) ديوانه ق ١٢/١٢ ص ٩٨، والكتاب ٣٨/٢، والخزانة ٦٥/٣..

ولم يرد قوله «وقال النابغة... فجار» في ج وجاء بهامش هـ. و«الذبياني» ليس في الأصل و ف.

(٥) في الأصل: يريد في الأول.

(٦) بعده في زيادات ر: «بَرَّةُ اسم علم لجميع البرّ، وفجارِ لجميع الفجور. لابن جني: تخصيصُه برَّةَ بفعلتُ وفجارِ بافتعلت مثلُ قوله تعالى: ﴿ لها ما كَسَبَتْ وعليها ما ٱكْتَسَبَتْ ﴾ فكسب للخير واكتسب للشرّ».

وقد استشهد ابن جني ببيت النابغة في ثلاثة مواضع من الخصائص ١٩٨/٢ و٢٦١/٣، ٢٦٥ ـ ٢٦٦. وقال في ثالث هذه المواضع: «فعبّر عن البرّ بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال. وهذا هو ما قلناه في قوله عز اسمه ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ لا فرق بينهما» اهـ وانظر ما قاله في الآية قبل ما نقلته لك من كلامه.

والبابُ الرابعُ أَنْ تُسَمِّيَ امرأةً، أو شيئاً مؤنثاً بـاسمٍ تَصُوغُـهُ على هذا المثال، نحو: رَقَاشِ، وحَذامِ، وقَطامِ، ومَا أشبهه[1]، فهذا مؤنثٌ معدولٌ عن راقشةَ وحاذِمَةَ وقاطمةَ، إذا سميتَ به. وأهـلُ الحجاز يُجْـرُونَه على قيـاسِ ما ذكرتُ[2]؛ لأنَّه معدولٌ في الأصل وسُمِّيَ به فَنُقِلَ إلى مؤنث [٢/١١٥] كالباب الذي [٢٦٩] كان[3] قبلَه فلم يُغَيِّرُوه؛ فعلى ذلك قالوا[4]:

اسْقِ رَقَاشِ إنها سَقَّايَهْ

وقال آخر[5]:

إذَا قَـالَتْ حَـذَامِ فَصَـدِّقُـوهَـا فَـإنَّ الْقَـوْلَ مَـا قَـالَتْ حَـذَامِ

وينشدون: وَأَقْفَرَ مِنْ سَلْمَى شَرَاءِ فَيَذْبُلُ[6]

---

(١) في الأصل: وما أشبهها.

(٢) في الأصل و ف: ما ذكرت لك. وفي ج: ما ذكرنا.

(٣) من الأصل و ف و ظ و ج. وفي ج: الذي كان فيه فلم.

(٤) في المثل. انظر أمثال أبي عبيد ١٣٨، وجمهرة الأمثال ١/٥٦، ومجمع الأمثال ١/٣٣٣، والمستقصى ١/١٧٠، واللسان (رقش). يضرب للمحسن، فيقال: أحسنوا لإحسانه.

(٥) وهو لُجَيْم بن صَعْب ويقال دَيْسَم بن طارق. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٤/٣٢٩ ـ ٣٣١.
وانظر المثل «القول ما قالت حذامِ» في أمثال أبي عبيد ٥٠، والفاخر ١٤٦، وفصل المقال ٤١، وجمهرة الأمثال ٢/١١٦، ومجمع الأمثال ٢/١٠٦، والمستقصى ١/٣٤٠.
وفي ر: «وقال الشاعر».

(٦) بعده في زيادات ر: «كذا وقع، والصحيح: فقد أقفرت سلمى شراء؛ لأنّ قبله:
تأبّد من أطلال جمرة مأسل»
والشعر للنمر بن تولب».
وبهامش الأصل ما نصّه: «صدره:
تأبّد من أطلال جمرة مأسل
وهو للنمر بن تولب».
وقال عليّ بن حمزة في التنبيهات ١٣٣: «الرواية:
تـأبّـد مـن أطـلال جـمرة مـأسـل فـقـد أقـفـرت مـنـهـا شـراء فـيـذبـل
والبيت للنمر بن تولب» اهـ وهو كما قال في شعر النمر ق ١/٣١ ص ٨١.

وأما بنو تميم فإذا أَزَالُوه عن النَّعْتِ فَسَمَّوْا به صَرَفُوه في النَّكِرَة، ولم يَصْرِفُوه في المعرفة، وسيبويه[1] يختار هذا القول، ولا يَرُدُّ القولَ الآخر، فيقول: هذه رَقَاشُ قد جاءتْ، وهذه غَلابُ قد جاءتْ، وهذه غلابٌ أخرى. ولا آخْتِلافَ بين العرب في صَرْفِهِ إذا كان نكرةً، وفي إعْرابِهِ في المعرفة، وصَرْفِهِ في النكرة إذا كان آسماً لمذكر، نحو رجل تسميه[2] نَزَال أو رَقاش أوْ حَلاق، فهو بمنزلة رجل سميتَه بعَناقٍ أو أتانٍ، لأنَّ التأنيثَ قد ذهب عنه، فآحتج سيبويه في تصحيح هذا القول بأنَّك لو سميتَ شيئاً بالفعل آلذي هو مأخوذٌ منه لَأَعْرَبْتَهُ، نحو: آنْزِلْ وآضْرِبْ، لو سميتَ بهما رجلاً لَجَرى مَجْرَى إصْبَعٍ وَأَحْمَدَ وَإِثْمِدٍ، ونحو ذلك، فهذا يحيطُ بجميع هذا الباب[3].

***

قال أبو العباس، وقالتِ امرأةٌ أَحْسِبُها من بني عَامِرِ بنِ صَعْصَعَةَ زُوِّجَتْ في طَيِّىء:

لا تَحْمَدَنَّ آلدَّهْرَ أُخْتُ أَخاً لَهَا ... وَلَا تَرْثِيَنَّ آلدَّهْرَ بِنْتُ لِوَالِدِ
هُمُ جَعَلُوهَا حَيْثُ لَيْسَتْ بِحُرَّةٍ ... وَهُمْ طَرَحُوهَا فِي الأَقَاصِي الأَبَاعِدِ

ويروى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إنَّما النِّكاحُ رِقٌّ فَلْيَنْظُرِ آمْرُؤٌ من يُرِقُّ كَرِيمَتَهُ. وعلى هذا جاءت اللغة، فقالوا: كُنَّا في إمْلاكِ فلانٍ، وفي مِلْكِ فلانٍ[4]، وفي مَلَكةِ فلانٍ، وفي مِلْكانٍ[5] فلان، ويقول الرجل: مَلَكْتُ المرأةَ

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٤٠ ـ ٤١.
(٢) في الأصل و ف: سميته.
(٣) في الأصل: يحيط بالباب كلّه.
(٤) في ف: في مِلْك فلان وفي مَلْك فلان.
(٥) قوله «ملكان» لم أجده إلا اسماً لرجل أو لجبل. انظر اللسان والتاج (ملك)، ورغبة الآمل ٤/٢١٢.

وأَمْلَكَنِيهَا وَلِيُّها؛ ومن ذلك أنَّ يمينَ الطلاق إذا وَقَعَ فيها حِنْثٌ إنَّما يكونُ محلُّها محلَّ الإقرار[1] بتَرْكِ ما كان يَمْلِكُه كالعَتَاقِ.

وقال رسول الله ﷺ: «أُوصِيكُمْ بالنِّساءِ فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُم عَوانٍ»[2] أي أسيراتٌ، ويقال: عَنِيَ[3] فلانٌ في بَنِي فلان: إذا أقام فيهم أسيراً، ويقال: فلان يَفُكُّ العُناةَ، وأصلُ التَّعْنِية التَّذْلِيلُ، وأصلُ الإسارِ الوِثاقُ، ويقال للقَتَبِ: [١/١١٦] مأسورٌ إذا شُدَّ بالقِدِّ، هذا أصلُ هذا. فأما المَثَلُ في قولهم: «إنما فُلان غُلٌّ قَمِلٌ»[4]، فإنهم كانوا يَتَّخِذُون الأغْلالَ من القِدِّ فكانت تَقْمَلُ.

وقال رجلٌ يذكر آمرأةً زُوِّجَتْ من غير كُفْءٍ: [٢٧٠]

لَقَدْ فَرِحَ الْوَاشُونَ أَنْ نَالَ ثَعْلَبٌ شَبِيهَةَ ظَبْيٍ مُقْلَتَاهَا وَجِيدُهَا
أَضَرَّبِهَا فَقْدُ الْوَلِيِّ فَاصْبَحَتْ بِكَفٍّ لَئِيمِ الْوَالِدَيْنِ يَقُودُهَا

ولما زَوَّجَ إبراهيمُ بنُ النُّعْمانِ بنِ بَشِيرٍ الأنصاريُّ يحيى بنَ أبي حَفْصَةَ مولى عثمانَ بنِ عَفَّانَ آبنتَه على عشرين ألفَ درهم قال قائل يُعَيِّرُهُ:

لَعَمْرِي لَقَدْ جَلَّلْتَ نَفْسَكَ خِزْيَةً وَخَالَفْتَ فِعْلَ الأَكْثَرِينَ الأَكَارِمِ
وَلَوْ كَانَ جَدَّاكَ اللَّذَانِ تَتَابَعَا[5] بِبَدْرٍ لَمَا رَامَا مَنِيعَ الأَلائِمِ[6]

---

(١) بهامش الأصل ما نصّه: «لا يتوجّه للإقرار ههنا معنى، وأظنّه مصحّفاً من الإبرار، وفي الحديث: وإبْرار المُقْسِم؛ أي إن اليمين لا تحلّ محلّ البرّ إلا بهذا الفعل. من خط نقل من خط ابن وهب» اهـ وجاء هذا التعليق بهامش هـ من بعض النسخ.

(٢) الحديث بنحوه أخرجه الترمذيّ برقم ١١٦٣، وابن ماجه برقم ١٨٥١، كلاهما في كتاب النكاح.

وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢/١٨٦، والنهاية ٣/٣١٤، ونثر الدر ١/٢٠٤.

(٣) في الأصل و هـ: عنا، وفي ج: عَنِيَ، وبهامش ي: عنا يعنو وعنيَ. وكلاهما لغةٌ.

(٤) انظر جمهرة الأمثال ٢/٨٣، ومجمع الأمثال ٢/٦٠، واللسان (قمل). ولفظه «غلٌّ قملٌ» بلا «إنما فلان».

(٥) في الأصل و ج: تبايعا، وبهامش ج: تتايعا، وكلاهما مصحّف.

(٦) قال عليّ بن حمزة في التنبيهات ١٣٣ ـ ١٣٤: «قد اختلطت هذه الحكاية بالتي تليها على أبي العباس، وإنما المزوِّج ههنا يزيد بن النعمان، والمزوَّج مولى لكليب، والمهر خمسون ألفاً، وقد روي ما قال من العشرين، وقائل الشعر رجل من ضبة. والحكاية [كذا الأصل] التي تلي هذه في كتاب أبي العباس وهي زوج ابن أبي

فقال إبراهيمُ بنُ النُّعْمَانِ يَرُدُّ عليه:

مَـا تَـرَكَتْ عِشْـرُونَ أَلْفـاً لِقَـائِـلٍ مَقَـالاً فَلَا تَحْفِـلْ مَـلَامَـةَ[1] لَائِمِ
وَإِنْ أَكُ قَدْ زَوَّجْتُ مَوْلَيَّ فَقَدْ مَضَتْ بِـهِ سُنَّـةٌ قَبْلِي وَحُبُّ الـدَّرَاهِمِ

وَتَزَوَّج يحيى بنُ أبي حَفْصَةَ ـ وهو جَدُّ مَرْوانَ الشاعرِ، ويزعم النَّسَّابون أنَّ أباه كان يهودياً أَسْلَمَ على يَدَيْ عثمانَ بنِ عفَّانَ، وكان يحيى من أَجْوَدِ النَّاس، وكان ذا يَسار ـ فتزوَّج خَوْلَةَ بنتَ مُقاتِلِ بنِ طَلْبَةَ[2] بنِ قَيْسِ بنِ عاصِمٍ سيِّدِ أهلِ الوَبَر ابنِ سِنانِ بنِ خالدِ بنِ مِنْقَرٍ، وَمَهَرَها خِرَقاً، ففي ذلك يقولُ القُلاخُ بن حَزْنٍ[3]:

لَـمْ أَرَ أَثْـوَابـاً أَجَـرَّ لِـخَـزْيَـةٍ وَأَلْأَمَ مَـكْـسُـوّاً وَأَلْأَمَ كَـاسِـيَـا
مِنَ الْخِرَقِ الَّلاتِي صُبِبْنَ عَلَيْكُمُ بِحَجْـرٍ فَكُنَّ الْمُبْقِيَاتِ الْبَـوَالِيَـا

فقال يحيى بنُ أبي حَفْصَة يُجِيبُه:

تَجَـاوَزْتُ حَـزْنـاً رَغْبَـةً عَنْ بَنَـاتِـهِ وَأَدْرَكْتُ قَيْساً ثَانِيـاً مِنْ عِنَـانِيَـا

يقال ذلك للسَّابِقِ إذا تَقَدَّم تَقَدُّماً بَيِّناً فبلغ الغاية، فمن شأنه أن يَثْنِيَ عِنَانَهُ[5] فينظرَ إلى الخيل، وقال الشاعر:

فَمَنْ يَفْخَـرْ بِمِثْـلِ أبي وَجَـدِّي يَجِئْ قَبْـلَ السَّوَابِقِ وَهْـوَ ثَـانِي

[٢٧١] يريد ثاني عِنانِه[6]، وقال القُلاخُ[7] في هذه القصة: [٢/١١٦]

= حفصة خولة بنت مقاتل بن طلبة بن قيس بن عاصم؛ فخلط القصتين وجعل المنكحين واحداً..».

والحكايتان على سياق المبرد في الشعر والشعراء ٧٦٣ ـ ٧٦٤، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٤٤.

(١) في ف و هـ وهامش ج: «مقالة» وفي ج وهامش هـ كما في المتن.

(٢) بعده في زيادات ر: «الرواية المشهورة بإسكان اللام، وتسامح ابن سراج في فتح اللام». انظرما سلف من التعليق على ضبط طلبة ص ١٩١ الحاشية (٥)

(٣) البيتان مع آخرين قبلهما في الأغاني ١٠/٧٥.

(٤) في الأصل و ج وهامش هـ: «المخزيات». ورواية الأغاني: المخزيات البواقيا.

(٥) في الأصل: من عنانه.

(٦) في الأصل: ثانياً عنانَه، وفي هـ: وهو ثانٍ عنانَه.

(٧) الأبيات في الشعر والشعراء ٦٧٣، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٤٤.

نُبِّئْتُ خَوْلَةَ قَالَتْ حِينَ أَنْكَحَهَا ... لَطَالَمَا كُنْتُ مِنْكَ العَارَ أَنْتَظِرُ
أَنكَحْتَ عَبْدَيْنِ تَرْجُو فَضْلَ مَالِهِمَا ... في فِيكَ مِمَّا رَجَوْتَ التُّرْبُ وَالحَجَرُ
لله دَرُّ جِيَادٍ أَنْتَ سَائِسُهَا ... بَرْذَنْتَهَا وَبِهَا التَحْجِيلُ والغُرَرُ

وقال جرير[1] يُعيِّرهمْ:

رَأَيْتُ مُقَاتِلَ الطُّلْبَاتِ حَلَّى ... فُرُوجَ بَنَاتِهِ كَمَرَ المَوَالِي
لَقَدْ أَنكَحْتُمُ عَبْداً لِعَبْدٍ ... مِنَ الصُّهْبِ المُشَوَّهَةِ السِّبَالِ
فَلاَ تَفْخَرْ بِقَيْسٍ إِنَّ قَيْساً ... خَرِئْتُمْ فَوْقَ أَعْظُمِهِ البَوَالِي

وَقال آخر في مثل هذه القصة[2]:

أَلاَ يَاعِبَادَ الله قَلْبِي مُتَيَّمٌ ... بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلا
يَدِبُّ عَلَى أَحْشَائِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ... دَبِيبَ القَرَنْبَى بَاتَ يَقْرُو نَقًا سَهْلا

القَرَنْبى: دُوَيْبَّةٌ على هيئة الخُنْفُس مُنَقَّطَة الظَّهْر، وربَّما كان في ظهرها نقطةٌ حمراءُ، وفي قوائمها طولٌ على الخُنْفُس، وهي ضعيفةُ المشي، قال الفرزدق[3] يعني عَطِيَّة أَبا جَرِيرٍ:

قَرَنْبَى يَحُكُّ قَفَا مُقْرِفٍ ... لَئِيمٍ مَآثِرُهُ تُعْدُدِ[4]

وفي هذا الشعر يقول[5]:

أَلَمْ تَرَ أَنَّا بَنِي دَارِمٍ ... زُرَارَةُ مِنَّا أَبُو مَعْبَدِ[6]

---

(١) تذييل ديوانه ٢/١٠٣٥ عن هذا الكتاب «الكامل».
(٢) في الأصل وج وهـ وف وظ: في غير هذه القصة.
والبيتان بلا نسبة في الحيوان ٣/٥٢٥، والدرة الفاخرة ١/٢٠٠، والحلل لابن السيد ١٩٣، والثاني بلا نسبة في اللسان والتاج (قرنب).
(٣) ديوانه ١/١٧٥. والبيت من شواهد الكتاب ١/٢٣٨، والمقتضب ٢/١٤٧.
(٤) بعده في زيادات ر: «ألف قرنبىٌ ألف إلحاق وليست للتأنيث، والقعدد اللئيم وجمعه قعادد».
(٥) ديوانه ١/١٧٣ ـ ١٧٤. وفي الأبيات تقديم وتأخير عما في الديوان.
(٦) البيت من شواهد الكتاب ١/٣٢٧.

وَمِنَّا الَّذِي مَنَعَ الْوَائِدَاتِ وَأَحْيَا الْوَئِيدَ فَلَمْ يُوأَدِ[1]
أَلَسْنَا بِأَصْحَابِ يَوْمِ النِّسَارِ وَأَصْحَابِ الْوَيَةِ الْمِرْبَدِ[2]
أَلَسْنَا الَّذِينَ تَمِيمٌ بِهِمْ تُسَامِي وَتَفْخَرُ فِي الْمَشْهَدِ
[٢٧٢] وَنَاجِيَةُ الْخَيْرِ وَالأَقْرَعَانِ وَقَبْرٌ بِكَاظِمَةِ الْمَوْرِدِ
إِذَا مَا أَتَى قَبْرَهُ عَائِذٌ[3] أَنَاخَ عَلَى الْقَبْرِ بِالأَسْعُدِ
أَيَطْلُبُ مَجْدَ بَنِي دَارِمٍ عَطِيَّةُ كَالْجُعَلِ الأَسْوَدِ
وَمَجْدُ بَنِي دَارِمٍ دُونَهُ مَكَانُ السِّمَاكَيْنِ وَالفَرْقَدِ[4]

قوله: ألم تر أنّا بني دارمٍ[5]

منصوبٌ على الاختصاص وقد مضى تفسيره[6].

وَزُرارةُ الذي ذَكَرَ هو زُرَارَةُ بنُ عُدُسِ بنِ زيدِ بنِ عَبْدِ الله بنِ دارِمٍ، وكان زرارةُ يُكْنَى أبا مَعْبَدٍ، وكان له بَنونَ: مَعْبَدٌ، ولَقِيطٌ [١/١١٧]، وَحاجِبٌ وعَلْقَمَةُ، والمأْمُومُ. ويَزْعُمُ قَوْمٌ أن المَأْمُوم هو علقمةُ، ومنهم شَيْبانُ بنُ زُرَارَةَ وابنهُ يزيدُ بنُ شَيبانَ النسَّابةُ، وكان حاجِبٌ أذكَرَ القومِ.

وَرَوَوْا[7] أنَّ عبدَ الملكِ ذَكَرَ يوماً بني دارمٍ، فقال أحدُ جُلَسائِهِ: يا أميرَ المؤمنين، هؤلاءِ قومٌ مَحْظُوظُون، فقال عبد الملك: أتقولُ ذلك[8]، وقد مَضَى منهم لَقِيطُ بنُ زُرَارَةَ ولم يُخَلِّفْ عَقِباً، ومَضَى القَعْقاعُ بنُ مَعْبَدِ بنِ زُرارةَ ولم

(١) في ر: نواد.
(٢) بعده في زيادات ر: «النِّسار جبل تألفه النسور كثيراً فلذلك سمي بهذا الاسم».
(٣) في ج وهامش ي: «خائف».
(٤) ضبط في ر: «مكانُ» وبعد البيت في زيادات ر: «الرفع في مكان أقوى، وهو الوجه الجيد في العربية».
(٥) في ر و ج: منقر، وهو خطأ.
(٦) انظر ما سلف ١٤٦، ١٤٧، ٥١٠.
(٧) في ج: ويروى، وفي هـ: وذكروا. وقد مضى نحو هذا ص ٤٠٠.
(٨) في ج: هذا.

يُخَلِّفْ عَقِباً، ومضى مُحَمَّدُ بنُ عُمَيْرِ بنِ عُطارِدِ بنِ حاجِبِ بنِ زُرَارَةَ وَلم يُخَلِّفْ عَقِباً؟! والله لا تَنْسَى العربُ هؤلاءِ الثلاثةَ أبداً.

وكان لقيطُ بنُ زُرَارَةَ قُتِلَ يوم جَبَلَة[1]، وأُسِرَ حَاجِبٌ فَفُودِيَ، فزعم أبو عُبَيْدَةَ أنه لم يَكُنْ عُكاظيٌّ أَغْلَى فِدَاءً من حَاجب[2]، وكان أَسَرَهُ زَهْدَمٌ العَبْسِيُّ[3] فَلَحِقَهُ ذو الرُّقَيْبَةِ القُشَيْرِيُّ ـ وبنو عَبْسٍ يومئذ نازلةٌ في بني عامر بن صَعْصَعَةَ ـ فأَخَذَه ذُو الرُّقَيْبَةِ بِعِزِّهِ، وأَنَّه في مَحَلِّ قومِهِ، فقال حَاجبٌ: لمَّا تَنَازَعَنِي الرَّجُلانِ خِفْتُ أَنْ أُقتَلَ بينهما، فقلت: حَكِّماني في نَفْسِي، ففَعلا، فَحَكَمْتُ بِسلاحي ورِكَابي لزَهْدمٍ، وبنفسي لذي الرُّقَيْبَةِ[4]. وكان حَاجبٌ يُكْنَى أبا عِكْرِشَةَ، وكَان أَحْلَمَ قَوْمِهِ، وفي

---

(١) وقع ههنا خرم في ج ينتهي ص ٦٠٢.

(٢) بهامش الأصل ما نصّه: «اختلف في مبلغ فداء حاجب بن زرارة، فزعم قوم أنه كان ألفَ ناقة ومائة مائة أسير. وأما قيس فتزعم أنها أخذت منه ألف عبد وألفي ناقة معها أولادها، وقد فخر بذلك أصمُّ باهلة فقال:

حتّى أَفْتَدَوْا حاجباً منّا وقد جعلت ... سُمْرُ القيود بساقَيْ حاجب أثرا
بألف عبدٍ وألفي رائم جعلوا ... أولادهنّ لنا من لؤمهم جزرا» اهـ.

(٣) بعده في زيادات ر: «أخوكردم».

(٤) قال عليُّ بن حمزة في التنبيهات ١٣٤ ـ ١٣٧: «... قد غلط في هذه القصة من وجوه، وسنشرحها إن شاء الله ونُرِي فسادَ قوله مبيِّناً: قال أبو عبيدة وغيره من أهل العلم، وألفاظ أبي جعفر محمد بن [حبيب] أحكي، ولا اختلاف بين أهل العلم في المعاني وإن اختلفت ألفاظهم قال:

وأما حاجب بن زرارة فخرج منهزماً، وخرج في أثره الزهدمان، وهما زهدم وقيس ابنا حَزْن بن وهب ابن عُوير بن رواحة العبسيان يَطْرُدان حاجباً ويقولان له: استأسِرْ، وقد قدروا عليه، فيقول: من أنتما؟ فيقولان: الزهدمان! فيقول: لا أستأسر لمَوْلَيَيْن. فبينما هم كذلك إذ أدركهم مالك ذو الرقيبة بن سَلَمة بن قشير، فقال لحاجب: استأسِرْ، فقال: ومن أنت؟ فقال: أنا مالك ذو الرقيبة! قال: أفعلُ، فلعمري ما أدركني حتى كدت أن أكون عبداً فألقى إليه رمحه، ويعتنقه زهدم فألقاه عن فرسه، فصاح زهدم: يا غوثاه! وندر السيف، وجعل حاجب يراوغ قائم السيف، ونزل مالك فاقتلع الزهدم عن حاجب، فخرج زهدم وأخوه حتى أتيا قيس بن زهير، فقالا: أخذ مالك أسيرنا من أيدينا، قال: ومن أسيرُكما؟ قالا: حاجب! فخرج قيس فشقّ الناس رافعاً صوته يتمثل قول حنظلة بن الشرقي القيني وهو أبو الطمحان:

أَجَدُّ بني الشرقي أُولِع أنني ... متى استجرْ جاراً وإن عزّ يغْدرِ
إذا قلت أوفى أدركته دروكة ... فيا موزعَ الجيران بالغيّ أقصرِ -

ذي الرُّقَيْبَةِ يقول الشاعِرُ[1]:

وَلَقَدْ رَأَيْتُ الْقَائِلِينَ وَفِعْلَهُمْ ... فَلِذِي ٱلرُّقَيْبَةِ مَالِكٍ فَضْلُ
كَفَّاهُ مُتْلِفَةٌ وَمُخْلِفَةٌ ... وَعَطَاؤُهُ مُتَدَفِّقٌ جَزْلُ

فَفُدِيَ حَاجِبٌ، وقُتِلَ في ذلك اليوم لَقيطٌ، وأُسِر عَمْرُو بنُ عَمْرِو بنِ عُدُسٍ؛ فلذلك يقولُ جرير يُعَيِّرُ الفرزدقَ، لأنَّ الفرزدقَ من بني مُجَاشِعِ بنِ دارِمٍ، وقد مضى ذكر هذا في الكتاب[2]، ولجرير في قَيْسٍ خُؤُولَةٌ، فلما هَجَا الفرزدقُ
[٢٧٣] قَيْساً في أمر قُتَيْبَةَ بنِ مُسْلِمٍ الباهليِّ قال[3]:

= حتى وقف على بني عامر فقال: صاحبكم أخذ أسيرنا، قالوا: من؟ قال: مالك بن سَلَمة أخذ من الزهدمين حاجباً فجاءهم مالك فقال: لم آخذه منهما، ولكنه استأسر لي وتركهما، فلم يبرحوا حتى حكّموا حاجباً إلى ذلك وهو في بيت ذي الرقيبة، فقالوا: من أسرك يا حاجب؟ فقال: أما من ردّني عن قصدي ومنعني أن أنجو ورأى مني عورة فتركها فالزهدمان، وأما الذي استأسرت له فمالكٌ! فحكّموني في نفسي، قالوا له: قد جعلنا إليك الحكم في نفسك، فقال: لمالك ألف ناقة وللزهدمين مائة ناقة، فكان بين الزهدمين وبين قيس غضب بعد ذلك فقال فيه:

جزاني الزهدمان جزاء سوء ... وكنت المرء يُجْزَى بالكرامه
وقد دافعت قد علمت معدّ ... بني قرط وعمّهم قدامه
ركبت به طريق الحق حتى ... أثبّتُهما بها مائة ظلامه

فهذا قول أبي عبيدة وأبي جعفر ومن وافقهما في المعاني، وكلُّه ردٌّ على ما حكاه أبو العباس.

وقد خالف في هذه الألفاظ وخالف في شيء من المعاني أبو زياد الكلابي، وفي كل ما حكاه أيضاً ردٌّ لما حكاه أبو العباس، ونذكر ذلك لتعلم عدول أبي العباس عن قول الرواة ومعانيهم، قال: . . . ـ فحكى قول أبي زياد ثم قال ـ: . . فتأمل ما أوردناه تجد أبا العباس قد غلط في كيفية الإسار والحكومة والمحكِّم والحاكم والفداء، وأخرج من القوم الدُّهم وأشدّهم خصاماً، وحكى عن أبي عبيدة غير ما قال» اهـ.

وانظر النقائض ٦٦٩ ـ ٦٧٠، والأغاني ١١/ ١٥٠ ـ ١٥٢.

(١) بعده في زيادات ر: «هو المسيَّب بن عَلَس واسمه زهير ويكنى أبا الفِضّة». وفي الأصل و ف: «يقول المسيب بن علس».

والبيتان له في الشعر والشعراء ١٧٤، وهما من كلمة له في جمهرة أشعار العرب ٥٣٩ ـ ٥٤٤ وهي من المنتقيات.

(٢) انظر ما سلف ص ٢٩٥.

(٣) ديوانه ٢/ ٣١٠ ـ ٣١٣، والنقائض ٣٤٩ ـ ٣٧٧، وفي الأبيات تقديم وتأخير عما فيهما.

أَتَـانِي وَأَهْلِي[1] بِـالمَـدِينَـةِ وَقْعَـةٌ ... لآلِ تَـمِيـمٍ أَقْـعَـدَتْ كُـلَّ قـائِـمِ

كـأَنَّ رُؤوسَ النَّاسِ[2] إِذْ سَمِعُـوا بِهَـا ... مُشَـدَّخَـةٌ هَـامَـاتُهَـا بِـالأَمَـائِمِ[3]

وَمَـا بَيْنَ مَنْ لَمْ يُعْطِ سَمْعـاً وَطَـاعَـةً ... وَبَيْنَ تَـمِيـمٍ غَيْـرُ حَـزِّ ٱلْـحَـلَاقِمِ

أَتَغْضَبُ إِن[4] أُذْنَـا قُتَيْبَـةَ حُـزَّتَـا ... جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ آبْنِ خَازِمِ [٢/١١٧]

وَمَـا مِنْهُمَـا إِلَّا نَقَـلْنَـا[5] دِمَـاغَـهُ ... إِلَى الشَّأْمِ فَوقَ الشَّاحِجَاتِ الرَّوَاسِمِ

تَـذَبْـذَبُ فِي المِخْـلَاةِ تَحْتَ بُـطُونِهَـا ... مُحَـذَّفَـةُ الأَذْنَـابِ جُلْحُ الـمَقَـادِمِ

وَمَـا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبِـحَ دُونَـهَـا ... وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي الرُّؤُوسُ الأعاظِمِ[6]

تُخَـوِّفُنَـا أَيَـامَ قَـيْسٍ وَلَمْ نَـدَعْ[7] ... لِعَيْـلَانَ أَنْفـاً مُسْـتَقِيمَ الـخَيَـاشِـمِ

لَقَـدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَمَـا كَانَ نَصْرُهَـا ... قُـتَيْبَـةَ إِلَّا عَـضُّـهَـا بِـالأَبَـاهِـمِ[8]

وقال جريرٌ[9] يُجِيبُه:

أَبَـاهِـلَ مَـا أَحْبَبْتُ قَتْـلَ آبْنِ مُسْلِمٍ ... وَلَا أَنْ تَـرُوعُـوا قَـوْمَكُمْ بِـالمَـظَالِمِ

ثم قال يُخَوِّفُ الفرزدقَ:

تُحَضِّضُ يـآبْنَ الْقَيْنِ قَيْسـاً لِيَجْعَلُوا ... لِقَـوْمِـكَ يَـوْمـاً مِثْـلَ يَـوْمِ الأَرَاقِمِ

كـأَنَّـكَ لَمْ تَشْهَـدْ لَقِيطـاً وَحَـاجِبـاً ... وَعَمْـرَو بْنَ عَمْرٍو إِذْ دَعَوْا يَالَ دَارِمِ

وَلَمْ تَشْهَدِ الجَوْنَيْنِ وَالشِّعْبَ ذا الصَّفَا ... وشَـدَّاتِ قَيْسٍ يَـوْمَ دَيْـرِ الْجَمَـاجِمِ

---

(١) في هـ وهامش ي: «ورحلي» وهي رواية الديوان والنقائض. وبهامش هـ كما في المتن.

(٢) في الأصل و ي: القوم. وبهامشيهما كما في المتن.

(٣) بعده في زيادات ر: «حجارة تشدخ بها الرؤوس، الواحدة أمَمَةٌ».

(٤) بهامش ي ما نصّه: «لم ينشده سيبويه إلا بالكسر» اهـ وهو كما قال. والبيت من شواهد الكتاب ١/٤٧٩، والخزانة ٣/٦٥٥.

(٥) بهامش الأصل: «بعثنا» وهي روايةٌ، ورواية الديوان: بعثنا برأسه. وما في المتن روايةٌ.

(٦) البيت في الكتاب ١/٤٢٠، والمقتضب ٢/١٧.

(٧) في ي و د و س: تدع. وبهامش ي كما في المتن.

(٨) البيت في المقتضب ٤/٩٠.

(٩) تذييل ديوانه ق ٤٨/٣٥، ٣٧، ٥٦، ٥٧، ٧٢، ٦٨ جـ ٢/١٠٠٣ ـ ١٠٠٦، وانظر النقائض ٤٠٠ ـ ٤٢٦. وسلف الثالث والرابع ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

فَيَوْمَ الصَّفَا كُنْتُمْ عَبِيداً لِعَامِرٍ وبِالْجِنْوِ أَصْبَحْتُمْ عَبِيدَ اللُّهَازِمِ
إِذَا عُدَّتِ الأَيَّامُ أَخْزَيْنَ دَارِماً وَتُخْزِيكَ يَا ابْنَ الْقَيْنِ أَيَّامُ دَارِمِ

أما قولُ الفرزدق:

كَأَنَّ رُؤُوسَ النَّاسِ إِذْ سَمِعُوا بِهَا مُشَدَّخَةٌ هَامَاتُهَا بِالأَمَائِمِ

[٢٧٤] فإنَّ الشِّجاجَ مختلفةُ الأحكامِ[1]، فإذا كانت الشَّجَّةُ شُقَيْقاً يَدْمَى فهي الداميةُ، وَإذا أَخَذَتْ من اللَّحْمِ شيئاً فهي الباضعةُ، وإذا أمعَنَتْ في اللَّحْمِ فهي المُتَلاحِمَةُ، فإذا هَشَمَتِ العَظْمَ فهي الهاشِمَةُ، وإذا كان بينَها وبينَ العَظْمِ جُلَيْدةٌ رقيقةٌ فهي السِّمْحاقُ ـ من[2] أجل تلك الجُلَيْدَةِ يقال: ما على ثَرْبِ[3] الشاةِ من الشَّحْمِ إلا سَمَاحِيقُ أي طرائقُ ـ فإذا خَرَجَتْ منها عِظامٌ صِغارٌ فهي المُنَقِّلَةُ ـ وإنما أُخِذَ ذلك من النَّقَلِ وهي الحجارةُ الصغارُ ـ فإذا أَوْضَحَتْ[4] عن العَظْمِ فهي المُوضِحةُ، فإذا خَرقَتِ العَظْمَ وَبَلَغَتْ أَمَّ آلدِّماغ ـ وهي جُلَيْدَةٌ قد أَلْبَسَتِ الدِّماغَ ـ فهي الآمَّةُ، وبعضُ العَرَبِ يُسَمِّيها المأمُومةَ، وآشتقاقُ ذلك إفضاؤها إلى أمِّ الدماغ ولا غايةَ بعْدها، قال الشاعر[5]:

يَحُجُّ مَأْمُومَةً فِي قَعْرِهَا لَجَفٌ فَآسْتُ الطَّبِيبِ قَذَاهَا كَالْمَغَارِيدِ

وقال آبنُ[6] غَلْفاءَ الْهُجَيْمِيُّ يَرُدُّ على يزيدَ بنِ عَمْرِو بنِ الصَّعِقِ في هِجائِهِ [١/١١٨] بني تميم:

فَإِنَّكَ مِنْ هِجَاءِ بَنِي تَمِيمٍ كَمُزْدَادِ الْغَرَامِ إِلَى الْغَرَامِ
هُمُ تَرَكُوكَ أَسْلَحَ مِنْ حُبَارَى رَأَتْ صَقْراً وَأَشْرَدَ مِنْ نَعَامِ

---

(١) انظر خلق الإنسان للأصمعي (الكنز اللغوي ١٦٧ ـ ١٦٨).
(٢) في الأصل: ومن.
(٣) الثرب: غشاء يغشي الكرش والأمعاء.
(٤) في الأصل: أي طرائق فإذا أوضحت عن العظم فهي الموضحة وإذا خرجت الخ.
(٥) هو عذار بن درّة الطائي. وقد سلف البيت ص ١٤٤ وتخريجه ثمة.
(٦) واسمه أوسٌ. والأبيات في الأصمعيات ق ٨/٨٩، ١٠، ١١، ١٢ ص ٢٣٣، والمفضليات ق ١١٨ ص ٣٨٨.

وَهُمْ ضَرَبوكَ أُمَّ ٱلرَّأْسِ[1] حَتَّى بَدَتْ أُمُّ الشُّؤونِ مِنَ الْعِظَامِ
إِذَا يَأْسُونَهَا جَشَأَتْ إِلَيْهِمْ شَرَنْبَثَةُ الْقَوَائمِ أُمُّ هَامِ[2]

وٱبْنُ خَازِمٍ هو عبدُ الله بنُ خَازِمٍ السُّلَمِيُّ[3]، وهو أَحَدُ غِرْبانِ العرب في الإسلام، وكان من أَشْجَعِ النَّاس، وقتله[4] بنو تميم بخُراسانَ، وكان الذي وَلِيَ[5] قَتْلَه منهم وَكِيعُ بنُ ٱلدُّوْرَقِيَّةِ الْقُرَيْعِيُّ.

وقوله: «فوق الشَّاحِجاتِ» يعني البِغالَ. وَ«الرَّسيمُ»: ضربٌ من السَّيْر، وإنما عنى هٰهنا بغَالَ البَريد بقوله[6]:

مُحَذَّفَةُ الأَذْنَابِ جُلْحُ الْمَقَادِمِ

كما قال ٱمْرُؤُ القيس[7]:

على كل مَقْصُوصِ ٱلذُّنَابَى مُعَاوِدٍ بَرِيدَ السُّرَى بِاللَّيْلِ مِنْ خَيْلِ بَرْبَرَا

وكانتْ بُرُدُ مُلُوكِ العرب في الجَاهِلِيَّةِ الخَيْلَ.

وأما قول جرير «الجَوْنَيْنِ» فقد مضى ذكرهما[8].

---

(١) في الأصل و هـ: «ذات الرأس» وهي الرواية في الأصمعيات والمفضليات.
(٢) بعده في زيادات ر: «يريد غليظة القوائم».
(٣) في الأصل: «عبد الله بن خازم بن أسماء بن الصلت بن حبيب بن حارثة بن هلال بن حرام بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن عيلان». كذا وهو تصرّف من النساخ أو الرواة، وهو خطأ.

والصواب: عبد الله بن خازم بن أسماء بن الصلت بن حبيب بن حارثة بن هلال بن سماك (سمّال) بن عوف بن امرىء القيس بن بهثة بن سُلَيم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان.

انظر جمهرة أنساب العرب ٢٦١ - ٢٦٢، ونسب عدنان وقحطان ١٢، والتاج (سمل).
(٤) في الأصل و هـ: وقتلته.
(٥) في الأصل و هـ: تولّى.
(٦) في ف: لقوله.
(٧) ديوانه ق ٤/٣٨ ص ٦٦.
(٨) انظر ما سلف ص ٢٩٦.

و«يوم دير الجماجم» يريدُ الحَجَّاجَ في وَقْعتِه بدَيْر الْجَمَاجِمِ بعَبْدِ الرحمنِ ابنِ محمَّدِ بنِ الأشْعثِ بنِ قَيْسٍ الْكِنْدِيِّ.

[٢٧٥] وقوله: وبِالْجِنْوِ أصبحتم عبيدَ اللهازِمِ

فاللهازِمُ[١]: بنو قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ، وبنو ذُهْلِ بنِ ثَعْلَبَةَ، وبنو تَيْمِ اللَّاتِ بنِ ثَعْلَبَةَ، وبنو عِجْلِ بنِ لُجَيْمِ بنِ صَعْبِ بنِ عليِّ بنِ بَكْرِ بنِ وائلٍ، وبنو مازِنِ بنِ صَعْبِ[٢] بنِ عليٍّ، ثم تَلَهْزَمَتْ حَنيفةُ بنُ لُجَيْمٍ فصارتْ معهم.

وأما عَلْقَمَةُ بنُ زُرَارةَ فإنَّه قَتَلَهُ[٣] بنو ضُبَيْعةَ بنِ قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ فَقَتَلَ به حاجبٌ أَخُوه أَشْيَمَ ابنَ شَرَاحِيلَ القَيْسِيَّ، فقال حاجبٌ في ذلك:

فَإِنْ تَقْتلُوا مِنَّا كَرِيماً فَإِنَّنَا أَبَأْنا به مَأْوَى الصَّعالِيكِ أَشْيَمَا
قَتَلْنَا بِهِ خَيْرَ الضُّبَيْعَاتِ كُلِّهَا ضُبَيْعةَ قَيْسٍ لا ضُبَيْعَةَ أَضْجَمَا

وكان يقال لِأَشْيَمَ: مَأْوَى الصَّعَالِيكِ، وضُبَيْعةُ أضْجَمَ الذي ذَكرَ هو ضُبَيْعَةُ ابنُ رَبِيعةَ بنِ نِزَارٍ رَهْطُ المُتَلَمِّسِ، هذا لَقَبُهم.

وأما [٢/١١٨] مَعْبَدُ بنُ زُرارة فإنَّ[٤] قَيْساً أَسَرَتْهُ يومَ رَحْرَحَانَ، فساروا[٥] به إلى الحجاز فأتى لَقِيطٌ في بعض الأشهر الحُرم لِيَفْدِيَهُ، فَطَلَبُوا منه أَلْفَ بعيرٍ، فقال لقيطٌ: إنَّ أبانَا أَمَرَنا أَلَّا نزيدَ على المائتين فَتَطْمَعَ فينا ذُؤْبانُ العَرب، فقال معبد:

---

(١) في النقائض ٤٧، ٣٠٥، ٧٦٤ واللسان والتاج (لهزم) أنّ اللهازم بنو قيس وتيم اللات ابنا ثعلبة، وعجل بن لجيم، وعنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار. وانظر اللباب ١٣٧/٣ وليس فيه عنزة.

(٢) في ب: «بنو زِمّان بن صعب» وكذا كان في الأصل ثم أصلحه فجعله «مازن». وقال عليُّ بن حمزة في التنبيهات ١٣٨: «إنما هم بنو زِمّان بن صعب». كذا! والصواب «بنو زِمّان بن مالك بن صعب» انظر نسب عدنان وقحطان ١٧، وجمهرة أنساب العرب ٣٠٩.

(٣) كذا في ب وس ود وف وهـ: وفي سائر النسخ: قتلته.

(٤) انتهى ههنا الخرم الذي وقع في ج ص ٥٩٧.

(٥) في الأصل و ف و ج و هـ و ظ: «فصاروا».

يا أخي، أفْدِني بمالي فإنّي مَيِّتٌ، فأبى لَقِيطٌ وأبَى مَعْبَدٌ أنْ يأكلَ أو يَشْرَبَ، فكانوا يَشْحُوْن[1] فاه ويَصُبُّون فيه الطَّعامَ والشَّرابَ لِئلاّ يَهلكَ فيذهبَ فداؤهُ، فلم يَزَلْ كذلك حتّى مات، فقال جَريرٌ[2] يُعَيِّرُ الفرزدقَ وقومَه بذلك:

تَرَكْتُمْ بِوَادِي رَحْرَحَانَ نِسَاءَكُمْ ... وَيَوْمَ الصَّفَا لاَقَيْتُمُ الشِّعْبَ أَوْعَرَا
سَمِعْتُمْ بَنِي مَجْدٍ دَعَوْا يَالَ عَامِرٍ ... فَكُنْتُمْ نَعَاماً عِنْدَ ذَاكَ مُنَفَّرَا
وَأَسْلَمَتِ الْقَلْحَاءُ في الْغُلِّ مَعْبَداً ... وَلاَقَى لَقِيطٌ حَتْفَهُ فَتَقَطَّرَا[3]

قوله: سمعتم بني مجد دعوا يال عامر

يعني مَجْدَ بنتَ النَضْرِ[4] بنِ كِنانَةَ، وَلَدَتْ رَبِيعَةَ بنَ عامِرِ بنِ صَعْصَعَةَ[5]، وَوَلَدُهُ بنو كلابٍ وبنو كَعْبٍ وبنو عامرِ بنِ رَبِيعَةَ.

و«القَلْحَاءُ» لقبٌ، والقَلَحُ أن تركَبَ الأسنانَ صُفْرَةٌ تَضْرِبُ إلى السَّوَادِ، ويقال لها الخُبْرَةُ[6]؛ لِشِدَّة تأثيرها، أنشدني المازنيُّ[7]:

لَسْتُ بِسَعْدِيٍّ عَلَى فيهِ خُبْرَةٌ ... وَلَسْتُ بِعَبْدِيٍّ حَقِيبَتُهُ التَّمْرُ

---

(١) من شحافاه يشحوه ويشحاه: فتحه.

(٢) ديوانه ق ١١٢/ ١٠٢ - ١١١ جـ ١/ ٤٨٤ - ٤٨٥، والنقائض ١٠٠٣.

(٣) البيت على هذه الرواية مركّب من بيتين، وهما:

وأسلمتم لابني أسيدة حاجباً ... ولاقى لقيط حتفه فتقطّرا
وأسلمت القلحاء للقوم معبداً ... يجاذب محموساً من القد أسمرا

(٤) وقع ههنا خرم في س ينتهي ص ٦١٢. وقوله بنت النضر نسبها إلى الجد الأعلى وهي مجد بنت تيم الأدْرَم ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. انظر جمهرة أنساب العرب ١٢، ٤٨٦.

(٥) قوله «ولدت ربيعة بن عامر بن صعصعة» كذا! وربيعةُ زوجُها. وكلابٌ وكعبٌ وعمر وكليبٌ بنو ربيعة بن عامر بن صعصعة، وأمُّهم مجد بن تيم الأدرم بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. انظر المحبر ١٧٨، وجمهرة أنساب العرب ٢٨٠، ٤٨٦، ورغبة الأمل ٤/ ٢٢٩.

(٦) بفتح الحاء وضمّها مع سكون الباء.

(٧) للفرزدق. ديوانه ١/ ٢٧٢. وروايته:

ولست بعبديّ على فيّ حبرة ... ولست بسعديّ حقيبته التمرُ

وزعم أبو الحسن الأخفش[1] أنَّ العربَ تقول في هذا المعنى: في أَسْنَانِهِ [٢٧٦] جِبِرَةٌ، وليس ذلك بمعروفٍ، ولم يأت آسمٌ على فِعِل إلاَّ إبِلٌ وَإطِلٌ [2].

وقوله: ولاَقَى لَقيطٌ حتفه فَتَقَطَّرا

يقال: قَطَّرَهُ لِجَنْبِه[3] وقَتَّرَهُ، لغتان، لأنَّ التاء من مَخْرَجِ الطَّاء، فإنْ رَمَى به على قفاه قيل: سَلَقَهُ، وسَلْقاهُ، وبَطَحَهُ لوجهه، فإن رَمَى به على رأسه قيل: نَكَتَهُ.

رَجَعَ التَّفْسِيرُ إلى شِعْرِ الفَرَزْدَقِ الأَوَّلِ[4]

أَمَّا قولُه: ومنا الذي منع الوائِدات

فإنَّه يعني جَدَّه صَعْصَعَةَ بنَ ناجِيَةَ بنِ عِقالٍ، وكانتِ العربُ في الجاهلية تَئِدُ البَناتِ، ولم يكنْ هذا في جَمِيعِها، إنَّما كَان في تَمِيمِ بنِ مُرٍّ، ثُمَّ آسْتَفَاضَ في جِيرَانِهم، فهذا قَوْلٌ[5]. وَقال قومٌ آخرون: بل كان في تَمِيمٍ وقَيْسٍ وأَسَدٍ وهُذَيْلٍ وبَكْرِ بنِ وَائِلٍ لِقَوْلِ رسول [١/١١٩] الله ﷺ: «اللهم اشْدُدْ وَطْأَتَك عَلَى مُضَرَ وَآجْعَلْها عليهم سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»[6] وقال بعضُ[7] الرواة: اشْدُدْ

---

(١) بعده في زيادات ر: «سعيد بن مسعدة» وجاءت هذه الزيادة في متن الأصل و ف و ظ.
وقد حكى السيرافي مقالة الأخفش، انظر السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٦٠٤ ـ ٦٠٥. وقد حكوا جِبِرة بكسرتين، انظر اللسان والتاج (حبر).

(٢) بعده في زيادات ر من هامش ي: «وامرأة بِلِزٌّ أي ضخمة قاله ابن قتيبة. أما إبل فكما ذكر، وأما إطل فليس كما ذكر، وأصلُه إطْل ثم حركت الطاء إتباعاً لحركة الهمزة، كما قالوا في الجِلْد الجِلِد، قال سيبويه: ليس في الأسماء والصفات فِعِلٌ إلاَّ إبِل» اهـ.
انظر الكتاب ٢/٣١٥، وأدب الكاتب ٥٨٦.

(٣) كذا في الأصل و ج و هـ وهامش ي. وفي سائر النسخ: لجنبيه.

(٤) السالف ص ٥٩٦.

(٥) في ر: قولٌ واحدٌ.

(٦) من حديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد برقم ٦٧٥ (٢٩٤، ٢٩٥)، والبخاري في كتاب الأذان برقم ٨٠٤، والاستسقاء برقم ١٠٠٦، والجهاد برقم ٢٩٣٢، وأحاديث الأنبياء برقم ٣٣٨٦، والتفسير برقم ٤٥٦٠ =

وَطْذَتَكَ، والمَعنى قريبٌ يرْجع إلى الثِّقل، فأَجْدَبُوا سَبْعَ سنين حتَّى أَكَلُوا الوَبَرَ بالدَّمِ، فكانُوا يُسَمُّونه العِلْهِزَ، ولهذا أبان الله عز وجل تحريمَ الدَّمِ، ودَلَّ على ما من أجله قتلُوا البناتِ فقال: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾[1] وقال: ﴿ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾[2] فهذا خَبرٌ بَيِّنٌ أَنَّه[3] لِلْحاجَةِ؛ وقد رَوَى بعضُهم أَنَّهم إِنَّما فَعَلُوا ذلك أَنَفَةً.

وذكر أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المُثَنَّى أن تميماً مَنَعَتِ النُّعْمانَ الإتاوَةَ [4]سنةً من السنين وكانت العربُ تسمِّي الخَراجَ الإتاوة[4]، وهِيَ الأَرْيانُ[5]، فَوَجَّهَ إليهم أخاه

= و٤٥٩٨، والأدب برقم ٦٢٠٠، والإكراه برقم ٦٩٤٠، وأحمد في المسند ٢/٢٣٩، ٢٥٥، ٢٧١، ٤١٨، ٤٧٠، ٥٠٢، ٥٢١.

و«عليهم» ليس في الأصل و ج و ف و ظ، ولم ترد في بعض الروايات.

وقال الشيخ المرصفي: «ذكرُ أبي العباس هذا الحديث هنا سهوٌ منه أو غفلةٌ فيه فإن وأد البنات كان في الجاهلية كما ذكر، ودعاء» (ص) على مضر حين كذبته قريش كان بعد بعثته، على أنه عدّ بكر بن وائل ممن يئد البنات وهي من ربيعة لا من مضر» رغبة الآمل ٤/٢٣٠.

(٧) هو حماد بن سلمة. انظر النهاية ٥/٢٠٠، ورغبة الآمل ٤/٢٣٠.

(١) سورة الإسراء: ٣١.

(٢) سورة الممتحنة: ١٢.

(٣) في ر: أنّ ذلك.

(٤ـ٤) قوله: «سنة.. الإتاوة» من ف و ج و هـ، ولم يرد في سائر النسخ.

(٥) كذا في ف و ي و د وهو الصواب. وفي أ و ب و ظ والأصل: «الأديان» بالدال مصحفاً وفي ج: «.. الخراج الإتاوة والأرْبان» وبهامشها «الأريان». وقوله «وهي الأريان» ليس في هـ. وبعد الأريان في ف: كلمةٌ فارسيةٌ.

والصواب «الأَرْيان» قال ابن الأثير: «هو الخراج والإتاوة، وهم اسم واحد كالشيطان. قال الخطابي: الأشبه بكلام العرب أن يكون بضم الهمزة والباء المعجمة بواحدة، وهو الزيادة على الحق. يقال فيه أربان وعربان. فإن كانت الياء معجمة باثنتين فهو من التأرية لأنه شيء قرّر على الناس وألزموه» النهاية ١/٤٣، واللسان والتاج (أري).

وبهامش ي ما نصّه: «يروى الأديان جمع الديون [كذا] وقد روي الأربان بالباء واحدة والراء، وقال ابن القوطية في الأفعال: الإتاوة: الرشوة».

قلت: أما الأديان بالدال فتحريف، وأما الأربان فلا وجه له في كلام المبرد

الرَّيَّانَ بنَ المُنْذِرِ، وكَانتْ للنُّعمانِ خمسُ كتائبَ: إحداها «الوَضائِعُ»، وهم قومٌ من الفُرْسِ كَان كسْرَى يَضَعُهُمْ عنده عُدَّةً ومَدَداً، فيُقِيمُون سنةً عند الملك من مُلُوك لَحْم، فإذا كَان في رَأْسِ الحَوْل رَدَّهُمْ إلى أَهْلِيهِم وبَعَثَ بمثلهم. وكَتيبةٌ يقال لها: «الشَّهْباءُ»، وهيَ أهلُ بيتِ المَلِكِ، وكانوا بِيضَ الوُجُوهِ يُسَمَّوْنَ الأَشَاهِبَ. وكتيبةٌ ثالثة يقال لها: «الصَّنائِعُ»، وهم صَنَائِعُ المَلِكِ أَكْثَرُهم من بَكْرِ بنِ وائِلٍ. وكتيبةٌ رابعةٌ يقال لها: «الرَّهائِنُ»، وهم قومٌ كَان يأْخُذُهمْ من كُلِّ قبيلة فيكونون رُهُناً
[٢٧٧] عنده ثم يُوضَعُ مكانَهم مِثْلُهم. والخامسةُ «دَوْسَر»، وهيَ كتيبةٌ ثقيلةٌ تَجْمَعُ فُرْساناً وَشُجْعاناً من كلِّ قبيلة، فأَغْزَاهم أخاه، وجُلُّ من معه بَكْرُ بنُ وائِلٍ، فَاسْتَاقَ النَّعَمَ وسَبَى الذَّرَارِيَّ، وفي ذلك يقولُ المُشَمْرَجُ[1] اليَشْكُرِيُّ:

لَمَّا رَأَوْا رَايَةَ النُّعْمَانِ مُقْبِلَةً ... قَالُوا أَلَا لَيْتَ أَدْنَى دَارِنَا عَدَنُ
يَا لَيْتَ أُمَّ تَمِيمٍ لَمْ تَكُنْ عَرَفَتْ ... مُرًّا وَكَانَتْ كَمَنْ أَودَى بِهِ الزَّمَنُ
إِنْ تَقْتُلُونَا فَأَعْيَارٌ مُجَدَّعَةٌ ... أَوْ تُنْعِمُوا فَقَدِيماً مِنْكُمُ المِنَنُ[2]
مِنْهُمْ زُهَيْرٌ وَعَتَّابٌ وَمُحْتَضَرٌ ... وَآبْنَا لَقِيطٍ وَأَوْدَى فِي الْوَغَا قَطَنُ

ويقول النُّعْمانُ في جواب هذا:

للهِ بَكْرٌ غَدَاةَ الرَّوْعِ لَوْ بِهِمُ ... أَرْمِي ذُرَا حَضَنٍ زَالَتْ بِهِمْ حَضَنُ
إِذْ لَا أَرَى أَحَداً فِي النَّاسِ أَشْبَهَهُمْ ... إِلَّا فَوَارِسَ خَامَتْ عَنْهُمُ اليَمَنُ[3] [٢/١١٩]

وهذا خَبَرٌ طويلٌ، فَوَفَدَتْ إليه بنو تميم فلما رآها أَحَبَّ البُقْيا فقال:

مَا كَانَ ضَرَّ تَمِيماً لَوْ تَغَمَّدَهَا ... مِنْ فَضْلِنَا مَا عَلَيْهِ قَيْسُ عَيْلَانِ

---

(١) كذا في نسختين بهامش هـ ولعله الصواب.
وفي الأصل وهامش هـ من نسخة: ابن المشمرج، وفي سائر النسخ: أبو المشمرج.
وذكر المرزباني في معجم الشعراء ٢٠ أبيات المشمرج وبيتي النعمان وذكر طرفاً من خبرها عن المبرد من غيرما تصريح بالنقل. واسم الشاعر عنده «أبو المشمرج عمرو بن المشمرج» وهو يوافق ما في أكثر النسخ، لكن لو أراد المبرد «عمرو بن المشمرج» لصرح باسمه ههنا كما فعل فيما يأتي من الخبر.
(٢) أعيار: جمع عير وهو الحمار وحشياً كان أو أهلياً. مجدّعة: مقطّعة الآذان. رغبة الآمل ٤/٢٣٣.
(٣) خامت: جبنت وضعفت.

فأنابَ القومُ وسألوه النِّساء، فقال النعمانُ: كلُّ امرأةٍ آختارتْ أباها رُدَّتْ إليه، وإنِ آخْتَارَتْ صاحبَها تُرِكتْ عليه، فكلُّهن آختارتْ أباها إلا ابنةً لقيسِ بنِ عاصمٍ[1] فإنَّها اختارتْ صاحبَها عَمْرَو بنَ المُشَمْرَجِ، فَنَذَرَ قيْسٌ ألاّ تُولَدَ له آبنةٌ إلا قَتَلَها؛ فهذا شيء يَعْتَلُّ به مَنْ وَأَد، ويقول: فَعَلْناه أَنَفَةً، وقد أُكْذِبَ ذلك بما أنزل اللهُ تَعالى في القرآن. وقال آبنُ عباس رحمهُ الله في تأويل هذه الآية[2]: وكانوا لا يَوَرِّثون، ولا يَتَّخِذُون إلامَنْ طاعَنَ بالرُّمْح ومَنَع الحَرِيمَ، يريدُ الذُّكْرانَ[3].

ورَوَتِ الرُّوَاةُ[4] أنَّ صَعْصَعَةَ بنَ ناجِيةَ لما أتى رسولَ الله ﷺ فأسلم،

---

(١) بهامش الأصل ما نصّه: «قال أبو الفرج: هي ابنة أخته لا ابنته واسمها ريم بنت أحمر بن جندل السعدي» اهـ.

قلت: وأنا أنقل كلام أبي الفرج لفائدته وبيانه، قال: «قال أحمد بن الهيثم قال عمّي فحدثني عبد الله ابن الأهتم: أنّ سبب وأد قيس بناته أن المشمرجَ اليشكري أغار على بني سعد فسبى منهم نساء واستاق أموالاً، وكان في النساء امرأة خالها قيس بن عاصم، وهي رميم بنت أحمر بن جندل السعدي، وأمها أخت قيس. فرحل قيس إليهم يسألهم أن يهبوها له أو يفدوها، فوجد عمرو بن المشمرج قد اصطفاها لنفسه، فسأله فيها فقال: ' قد جعلت أمرها إليها فإن اختارتك فخذها. فخيّرت فاختارت عمرو بن المشمرج. فانصرف قيس فوأد كل بنت، وجعل ذلك سنّةً في كل بنت تولد له، واقتدت به العرب في ذلك، فكان كل سيد يولد له بنت يئدها خوفاً من الفضيحة». الأغاني ١٤/٧١.

(٢) يريد آية سورة الإسراء: ٣١: ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق ﴾. وانظر في تفسيرها تفسير ابن كثير ٥/٦٩، والبحر المحيط ٦/٣٢، وتفسير القرطبي ١٠/٢٥٢.

وقال الشيخ المرصفي معلقاً على قول المبرد وقد أكذب ذلك: «ليت شعري ما يصنع أبو العباس لو تليت عليه آية ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشّر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ﴾. والحق أن من العرب من يئد خشية الإملاق ومنهم من يئد أنفة من العار وقد أخبر الله عنهم بآيتين صادقتين» رغبة الآمل ٤/ ٢٣٤.

(٣) بعده في هـ: «فاعتلت العرب لمّا نزلت هذه الآية بأن قالت: لم نقتلهن عجزاً عن الكسب عليهن ولكن خفنا لفقرهن أن يتزوجن غير الأكفاء، فهذه كناية وإجماع في العرب. وذكرت الرواة الخ».

وبهامش الأصل من نسخة: «فاعتلت العرب لما نزلت الآية فقالت: لا نقتلهن عجزاً عن الكسب عليهن ولا لفقرهن ولكن خوفاً أن يتزوجن غير الأكفاء».

(٤) روى أبو عبيدة في النقائض ٦٩٧ - ٦٩٨ خبر إحياء صعصعة الوئيد وليس فيه خبره مع رسول الله (ص).

قال: يا رسول الله، إنّي كُنْتُ أعْمَلُ عَمَلاً في الجاهلية أفَيَنْفَعُنِي ذلك اليومَ؟ قال: وما عَمَلُك[1]؟ قال: أضْلَلْتُ نَاقَتَيْنِ عُشَرَاوَيْنِ فركبتُ جَمَلاً ومَضَيْتُ في بُغائِهما، فَرُفِع لي بيتٌ حَرِيدٌ فَقَصَدْتُه، فإذا شيخٌ جالسٌ بفِناء الدار[2]، فسألتُه عن النَّاقتين فقال: ما نارُهما؟ قلتُ: مِيسَمُ بني دارمٍ، فقال: هما عندي، وقد أحْيا الله بهما قوماً من أهلك من مُضَرَ، فجلستُ معه لِتُخْرَجا إليَّ، فإذا عجوزٌ قد خَرَجَتْ من
[٢٧٨] كِسْرِ البيت، فقال لها: ما وَضَعَتْ؟ فإنْ كان سَقْباً شارَكْنَا في أمْوَالِنا، وإنْ كانَتْ حائلاً وَأدْناها، فقالتِ العجوزُ: وَضَعَتْ أنْثى! فقلتُ: أتَبِيعُها؟ قال: وهل تَبِيعُ العَرَبُ أولادَها؟ قال[3]: قلتُ: إنَّما أشتري حَياتَهَا[4]، ولا أشتري رِقَّها، قال: فبِكَمْ؟ قلتُ: أحْتَكِمْ، قال: بالنَّاقَتَيْن والجملِ، قال: قلتُ: ذاك لك، عَلَى أنْ يُبَلِّغَني الجملُ وإيَّاها، قال[5]: ففعلَ؛ فآمنتُ بك يا رسولَ الله وقد صارتْ لي سُنَّةٌ في العرب عَلَى[6] أن أشتريَ كُلَّ مَوْؤُودةٍ بنَاقَتَيْن عُشَرَاوَيْنِ وَجملٍ، فعندي إلى هذه الغاية ثمانون ومائتا مَوْؤُودة[7] قد[8] أنْقَذْتُها، فقال رسول الله ﷺ: «لاَ يَنْفَعُكَ ذلك لأنَّكَ لم تَبْتَغِ بِهِ وَجْهَ الله وإنْ تَعْمَلْ في إسْلاَمِكَ عَمَلاً صالحاً تُثَبْ عليه»[9].

---

(١) في الأصل: وما كان عملك.
(٢) في الأصل و هـ: البيت.
(٣) ليس في ج و هـ.
(٤) في ر: أشتري منك حياتها.
(٥) ليس في ج و ف.
(٦) ليس في ج و هـ و ظ.
(٧) روي أنه أحيا مائة موؤودة إلا أربعاً، وقيل ثلاثمائة إلا أربعاً. انظر النقائض.
(٨) في ر و ج: فقد.
(٩) أنكر السهيلي في الروض الأنف ٢٥٧/١ ما قاله المبرد، قال: «وقال المبرد في الكامل عن النبي (ص) كلاماً لم يصحّ لفظه ولا معناه ولا يشهد له أصل» وحكى أنّ صعصعة سأل رسول الله (ص): هل لي في ذلك من أجر؟ فقال في أصحّ الروايتين: لك أجره إذا منّ الله عليك بالإسلام، ثم قال السهيلي: «والأصول تشهد له بهذه الرواية التي ذكرناها لما ثبت أن الكافر إذا أسلم وحسن إسلامه كتب له كل حسنة كان زلفها. وهذا الحديث أخرجه البخاري ولم يذكر «كل حسنة كان زلفها» وذكرها الدارقطني وغيره ثم يكون القصاص بعد ذلك الحسنة بعشر أمثالها..» اهـ.

وكان ابن عباس [١/١٢٠] يقرأ: ﴿ وإذا المَوْءُودةُ سَأَلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلْتُ ﴾[١] وقال أهلُ المعرفة في قول الله عزّ وجل: ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾[٢] إنما تُسْأَلُ تَبْكِيتاً لمن فَعَلَ ذلك بها كما قال الله تعالى: ﴿ يَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾[٣].

وقوله: «وُئِدَتْ» إنّما هو أُثْقِلَتْ بالتُّراب، يقال للرجل: آتِئْدْ، أي: تَثَبَّتْ وَتَثَقَّلْ، كما يقال: تَوَقَّرْ، قال قَصيرٌ صاحبُ جَذِيمةَ[٤]:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدا ... أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[٥]

وقوله: «أضللتُ ناقتين عُشَرَاوَيْنِ» «أَضْلَلْتُ»[٦]: ضَلَلْتا مني، وتَحْقِيقُه: صَادَفْتُهما ضالَّتَيْنِ كما قال[٧]:

أَوْ وَجْدُ شَيْخٍ أَضَلَّ نَاقَتَهُ ... حِينَ تَوَلَّى الْحَجِيجُ فَٱنْدَفَعُوا

و«العُشَراءُ»: الناقةُ التي قد أتى عليها منذ حَمَلَتْ عشرةُ أشْهُرٍ، وإنما حَمْلُ الناقة سنةٌ.

وقوله: «ما نارُهما» يريد: ما وَسْمُهُما، كما قال:

قَدْ سُقِيَتْ آبَالُهُمْ بِالنَّارِ ... وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الأُوَارِ[٨]

---

(١) سورة التكوير: ٨ ـ ٩. «سَأَلَتْ» مبنياً للفاعل و«قُتِلْتُ» مبنياً للمفعول بسكون اللام وضم التاء وهي قراءة ابن مسعود وعليّ وابن عباس وجابر بن زيد وأبي الضحى ومجاهد، انظر البحر ٨/٤٣٣.

(٢) «سُئِلَتْ» و «قُتِلَتْ» مبنيين للمفعول بتاء التأنيث، وهي قراءة الجمهور.

(٣) سورة المائدة: ١١٦.

(٤) بعده في زيادات ر: «هذا وهمٌ من أبي العباس وإنما هو للزبّاء». وهو كما قال، انظر الأغاني ١٥/٣٢٠، والخزانة ٣/٢٧٢، وقد فرغنا من تخريجه في أدب الكاتب ٢٠٠.

(٥) بعده في زيادات ر من ي: أم صرفاناً بارداً شديداً.

(٦) في ج و هـ: تأويل أضللت.

(٧) بعده في زيادات ر: «لرجل من قضاعة يقال له مالك بن عمرو، وقبله:

لا وَجْدَ ثكلى كسا وجدتُ ولا ... وجد عجول أضلّها ربعُ

(٨) البيتان في شرح أبيات المغني ٢/٣٠٠ ـ ٣٠٢.

أي: عُرِفَ[1] وَسْمُهُمْ فلم يُمْنَعُوا[2].

وقوله: «فإذا بيت حَريدٌ» يقول: مُتَنَحٍّ عن الناس، وهذا من قولهم: انْحَرَدَ الجملُ: إذا تَنَحَّى عن الإبِل[3] فلم يَبْرُكْ معها، ويقال في غير هذا الموضع: حَرَدَ
[٢٧٩] حَرْدَهُ، أي: قَصَدَ قَصْدَهُ، قال الراجز[4]:

قَدْ جَاءَ سَيْلٌ جَاءَ مِنْ أَمْرِ ٱللهْ يَحْرِدُ حَرْدَ الجَنَّةِ المُغِلَّهْ

وقالوا في قوله عز وجل: ﴿ وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ ﴾[5] أي على قَصْدٍ كما ذكرنا، وقالوا: على مَنْعٍ[6]، من قولهم: حارَدَتِ الناقةُ: إذا مَنَعَتْ لبنَها، وحارَدَتِ السَّنَةُ: إذا مَنَعَتْ قَطْرَها؛ والبعيرُ الأَحْرَدُ هو الذي يَضْرِبُ بيده، وأصلُه الامتناع عن المَشْيِ.

وأما قوله:

..... وقبر بكاظمة المورد
إذا ما أتى قبره عائذ[8] أناخ على القبر بالأسعدِ[9]

فإنَّه يعني قبر أبيه غالبِ بنِ صَعْصَعَةَ بنِ ناجِيةَ، وكان الفرزدقُ يُجِير مَن ٱسْتَجَارَ بقبر أبيه، وكان أبوه جَواداً شريفاً، ودخل الفرزدقُ البصرة في إمْرَةِ زِيادٍ، فباع إبلاً كثيرةً وجعل يَصُرُّ أثمانها، فقال له رجلٌ: إنَّك لَتَصُرُّ أثمانَها، ولو كان غالبُ بنُ

---

(١) في الأصل: قد عرف.
(٢) في ر: فلم يمنعوا الماء.
(٣) في ر و ف وظ وهامش الأصل: الإناث.
(٤) سلف البيتان ص ٧٤ وتخريجهما ثمة.
(٥) سورة القلم: ٢٥. وقد سلف تفسيرها ص ٧٤ ـ ٧٥.
(٦) في ر: وقالوا هو أيضاً على منع.
(٧) كذا في الأصل. وفي سائر النسخ: مطرها.
(٨) كذا في هـ. وفي سائر النسخ وهامش هـ: خائف، انظر ما سلف.
(٩) كذا في هـ و ي. ووقع في سائر النسخ «إلى القبر». انظر ما سلف.

صَعْصَعَةَ ما صَرَّها، ففتح الفرزدقُ تلك الصُّرَرَ [٢/١٢٠] ونَثَرَ المالَ؛ وبلغ الخبرُ زياداً فطلبه، فهرب الفرزدقُ؛ وله في هَرَبِهِ حديثٌ طويلٌ، وآسْتِجارَتِهِ بسعيد بن العاصي بالمدينة نذكره بعد هذا إن شاء الله.

فمِمَّنِ آسْتَجارَ بقبر غالبٍ فأَجارَهُ الفرزدقُ امرأةٌ من بني جَعْفَرِ بنِ كلابٍ، خافتْ لمّا هجا الفرزدقُ بني جعفرِ بنِ كلابٍ أَنْ يُسَمِّيَها ويَسُبَّها[١]،فعاذَت بقبر أبيه، فلم يَذْكُرْ لها آسماً ولا نسباً، ولكنْ قال في كَلِمَتِهِ التي يهجو فيها بني جَعْفَرِ بنِ كلابٍ:

عَجُوزٌ تُصَلِّي الْخَمْسَ عَاذَتْ بِغَالِبٍ ... فَلَا وَالَّذِي عَاذَتْ بِهِ لَا أُضِيرُهَا[٢]

ومن ذلك أنَّ الحجاجَ لمّا وَلَّى تَميمَ بنَ زَيْدٍ القَيْنِيَّ السِّنْدَ، دَخَل البصرةَ فجَعَل يُخْرِجُ من أهلها مَنْ شَاء، فجاءَتْ عجوزٌ إلى الفرزدق فقالت: إني آستجرتُ بقبر أبيك، وأَتَتْ[٣] منه بخَصيات، فقال: ما شَأْنُك[٤]؟ فقالتْ: إنَّ تميمَ بنَ زيدٍ خَرَجَ بآبنٍ لي معه ولا قُرَّةَ لعيني ولا كاسِبَ لي غيرُهُ، فقال لها: وما آسمُ ابنك؟ فقالت: خُنَيْسٌ، فكتب إلى تميمِ بنِ زيدٍ مع بعض مَنْ شَخَصَ:

تَمِيمُ بْنَ زَيْدٍ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي ... بِظَهْرٍ فَلَا يَعْيَا عَلَيَّ جَوَابُهَا[٥]
وَهَبْ لِي حسساً[٦]وَآحْتَسِبْ[٧] فيهِ مِنَّةً ... لِعَبْرَةِ أُمٍّ مَا يَسُوغُ شَرَابُهَا
أَتَتْنِي فَعَاذَتْ يَا تَمِيمُ بِغَالِبٍ ... وَبِالْحُفْرَةِ السَّافِي عَلَيْهَا تُرَابُهَا
وَقَدْ عَلِمَ الأَقْوَامُ أَنَّكَ مَاجِدٌ ... وَلَيْثٌ إِذَا مَا الحَرْبُ شُبَّ شِهَابُهَا [٢٨٠]

---

(١) في ج و هـ: وينسبها، وفي الأصل: أو يسبّها.
(٢) ديوانه ١/٣٦٧، والنقائض ٥٢٥، وطبقات فحول الشعراء ٣١٤.
(٣) في الأصل و هـ: وأتته.
(٤) في ر: فقال لها: وما شأنك.
(٥) ديوانه ١/٨٦، والنقائض ٣٨١، وطبقات فحول الشعراء ٣١١ ـ ٣١٢، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٥٢.
(٦) كذا رسم في ر. وفي الأصل و ج و هـ و ف: «خنيساً».
(٧) في الأصل و ج: «واتخذ» وهي الرواية في المصادر. وبهامشيهما كما في المتن.

فلما ورد الكتابُ على تميم تَشَكَّكَ في الاسم فقال: أَحُبَيْشٌ أم خُنَيْسٌ[1]؟ ثم قال: آنْظُرُوا مَنْ له مثلُ هذا الاسم في عسكرنا؟ فأُصِيبَ ستةٌ ما بين حُبَيْشٍ وَخُنَيْسٍ فَوَجَّهَ بهم إليه.

ومنهم مُكاتَبٌ لبني مِنْقَرٍ ظَلَعَ بِمُكَاتَبَتِه[2] فأتى قَبْرَ غالب فآستجارَ به وَأَخَذ منه حَصَياتٍ فَشَدَّهُنَّ في عِمامته، ثم أتى الفرزدقَ فأخبره خَبَرَهُ وقال: إني قد قلتُ شعراً فقال: هاتِه، فقال:

بِقَبْرِ آبْنِ لَيْلَى غالِبٍ عُذْتُ بَعْدَمَا ... خَشِيتُ الرَّدَى أَوْ أَنْ أُرَدَّ عَلَى قَسْرِ
بِقَبْرِ آمْرِىءٍ تَقْرِي المِئِينَ عِظَامُهُ ... وَلَمْ يَكُ إلَّا غالِباً مَيِّتٌ يَقْرِي
فَقَالَ لِيَ آسْتَقْدِمْ أَمَامَكَ إنَّما ... فَكَاكُكَ أنْ تَلْقَى الْفَرَزْدَقَ بالمِصْرِ [١/١٢١]

فقال له الفرزدقُ: ما[3] آسْمُكَ؟ قال: لَهْذَمٌ، قال: يَا لَهْذَمُ، حُكْمُكَ مُسَمَّطاً، قال: ناقةٌ كَوْماءُ سوداءُ الحَدَقَةَ، قال: يا جاريةُ، آطْرَحِي إلينَا حبلاً، ثم قال: يا لَهْذَمُ، آخْرُجْ بنا إلى المِرْبَدِ فألْقِه في عُنُقِ ما شئتَ، فَتَخَيَّرَ العبدُ على عَيْنِه، ثم رمى بالحبل في عنق ناقةٍ وجاء صاحبُها، فقال له الفرزدق: آغْدُ عليَّ في[4] ثَمَنِها؛ فجَعَلَ[5] لَهْذَمٌ يقودها والفرزدقُ يسوقُهَا حتى إذا نَفَذَ بهَا من البيوت إلى الصحراء صاحَ به الفرزدقُ: يا لَهْذَمُ، قَبَح الله أَخْسَرنا[6]!!.

---

(١) في الأصل و ج: أخنيس أم حبيش.

(٢) «من ظلع البعير بحمله كمنع عرج وغمز في مشيه لثقله. يريد ضعف عن حمل ما كوتب به» رغبة الآمل ٢٤٢/٤. وبهامش ج ما نصه: «قصّر وثقل عليه أي لم يقدر على أداء المكاتبة».

(٣) في الأصل: وما، وفي ج: فما.

(٤) من ب. وفي ج وهـ. اغد عليَّ ثمنُها؟. وفي سائر النسخ «عَلَى ثمنها».

(٥) في الأصل وف وج وهـ: قال فجعل.

(٦) انتهى ههنا الخرم الذي وقع في س، ص ٦٠٣.
وبعد قوله أخسرنا في زياداتٌ ر: قوله تقري المئين عظامه، يريد أنهم كانوا ينحرون الإبل عند قبور عظمائهم، فيطعمون الناس في الحياة وبعد الممات، وهذا معروف في أشعارهم».

قوله: ولم يك إلا غالباً ميتٌ يقري

فإنه نَصَبَ غالباً لأنَّه استثناءٌ مقدَّمٌ، وإنما انْتَصَب الاستثناءُ المُقَدَّمُ لِما أذكره لك. حَقُّ[1] الاستثناء[2] إذا كَان الفعلُ مشغولاً به أن يكونَ جارِياً عليه، لا يكونُ فيه إلا هذا، تقول: ما جاءني إلا عبدُالله، وما رأيتُ إلا عبدَالله، وما مررتُ إلا بعبدِالله، فإنْ كَان الفعلُ مشغولاً بغيره فكان موجَباً لم يكنْ في المستثنى[3] إلا النصبُ، نحو جاءني إخْوَتُكَ إلا زيداً، كما قال تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[4] وَنَصْبُ هذا على معنى الفعل و«إلا» دليلٌ على ذلك. فإذا قلتَ: «جاءني القومُ» لم يُؤْمَنْ أن يَقَعَ عند السامع أن زيداً أحدُهم، فإذا قلتَ[5]: «إلا زيداً» فالمعنى: لا أَعْنِي فيهم زيداً، أو أستثني ممن ذكرتُ زيداً؛ ولسيبويه فيه تَمْثِيل[6]، والذي ذكرتُ لك أبْيَنُ منه، وهو مُتَرْجِمٌ عمّا قال غيرُ ناقِضٍ[7] له.

وإن كان الأولُ منفيًّا جاز البدلُ والنَّصْبُ، والبدلُ أحسنُ؛ لأنَّ الفعلَ الظاهرَ [٢٨١] أولى بأن يَعْمَلَ من المُخْتَزَلِ الموجودِ بدليلٍ، وَذلك قولُك: ما أتاني[8] أحدٌ إلا زيدٌ وما مررتُ بأحد إلا زيدٍ. والفصلُ بين المنفيِّ والموجَب أن المبدلَ من الشيء يُفَرَّغُ له الفعلُ فأنت في المنفيّ إذا قلتَ: ما جَاءني أحدٌ إلا زيدٌ إذا حذفتَ على

---

(١) في ر: «وذلك أنَّ حقَّ...».

(٢) انظر المقتضب ٤/٣٨٩ - ٤٠٧.

(٣) في ي ود وهـ: الاستثناء.

(٤) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٥) كذا في هـ، وفي سائر النسخ: «قال».

(٦) قال سيبويه في باب ما يكون استثناء بإلا: «اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين. فأحد الوجهين أن لا تغيِّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أنّ لا حين قلت لا مرحباً ولا سلامٌ لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق فكذلك إلا ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً» الكتاب ١/٣٦٠.

(٧) في ي ود: «مناقض له».

(٨) في ي ود: ما جاءني.

جهة البدل صار التقديرُ: ما جاءَني إلا زيدٌ، لأنَّه بدلٌ من أحد، والموجَبُ لا يكون فيه البدلُ؛ لأنَّك إذَا قلتَ: جاءَني إخوتُك إلا زيداً لم يَجُزْ حذفُ الأوّلِ، لا تقول: جاءني إلا زيدٌ، وإن شئتَ أن تقول في النفي: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً جاز، ونَصْبُهُ بالاستثناء الذي شرحتُ لك في الواجب[٢/١٢١]، والقراءَةُ الجيدةُ: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[١] وقد قُرِئَ[٢]: ﴿ إلا قليلاً منهم ﴾ على ما شرحتُ لك في الواجب والقراءةُ الأُولى[٣].

فإذا قَدَّمْتَ المستثنَى بطلَ البدَلُ، لأنَّه ليس قبله شيءٌ يُبْدَلُ منه، فلم يكنْ فيه إلّا وجهُ الاستثناء، فتقول: ما جاءني إلَّا أباك أحدٌ، وما مررتُ إلّا أباك بأحدٍ، وكذلك تُنْشَدُ هذه الأشعار، قال كعْبُ بنُ مالكٍ الأنصاريُّ لرسول الله ﷺ:

النَّـاسُ أَلْبٌ علينا فيـكَ لَيْسَ لنـا ... إلَّا السُّيـوفَ وأَطْـرَافَ القَنَـا وَزَرُ[٤]

وقال الكُمَيْتُ بنُ زَيْدٍ[٥]:

فمـالِيَ[٦] إلّا آلَ أحْمَـدَ شِيعـةٌ ... ومـالِيَ إلّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَـبُ

لا يكونُ إلّا هذا. وليُونُسَ قولٌ مرغوبٌ عنه، فلذلك لم نَذْكره[٧].

---

(١) سورة النساء: ٦٦. وقليل بالرفع قراءة الجمهور.

(٢) قراه قليلاً بالنصب أبيّ وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وابن عامر، وكذا هي في مصاحف أهل الشام. انظر السبعة ٢٣٥، والنشر ٢/٢٥٠، والكشف لمكي ١/٣٩٢، وحجة القراءات ٢٠٦، والبحر ٣/٢٨٥، والمقنع ١١٠.

(٣) يريد والقراءة المختارة الجيدة القراءة الأولى بالرفع.

(٤) البيت في الكتاب ١/٣٧١ لكعب، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/٣٩٧.
والصحيح أنه من كلمة لحسان بن ثابت. ديوانه ق ٨/٨٦ ص ٢٠٦، والسيرة النبوية ٤/١٤١، وإلى حسان نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/١٧٥.

(٥) شرح الهاشميات ٣٩، والخزانة ٢/٤٠٨، والأغاني ١٧/٢٧. والبيت بلا نسبة في المقتضب ٤/٣٩٨.

(٦) في ج وهـ: وما لي.

(٧) حكى سيبويه قول يونس قال: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا ما مررت بمثله أحدٍ فجعلوه بدلاً» الكتاب ١/٣٧٢.

وقوله: «فقال لي آسْتَقْدِمْ أَمَامَكَ» مُخبرٌ عن الميِّت بالقَوْلِ، فإنَّ العربَ وأهلَ الحِكْمَةِ من العَجَم تجعلُ كلَّ دليلٍ قولاً، فمن ذلك قولُ زُهَيْرٍ[1]:

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لم تَكَلَّمِ ..... [2]

وإنَّما كلامُهَا عندَه أنْ تُبَيِّنَ بِما يُرَى من الآثارِ فيها، من قِدَمِ أهلِها وحِدْثانِ[3] عَهْدِهِمْ.

ويُرْوى عن بعض الحكماءِ أنه قال: هَلاَّ وَقَفْتَ على المَعَاهِدِ والجِنانِ فقلتَ: أَيَّتُها الجِنانُ، أَيْنَ[4] مَنْ شَقَّ أنهارَكِ، وغَرَسَ أشجارَكِ، وجَنَى ثِمارَكِ؟ فإنَّها إنْ لم تُجِبْكَ حِواراً[5] أجابَتْكَ آعتباراً.

وأهلُ النظر يقولون في قول الله عز وجل: ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾[6]: لم يكنْ كلامٌ، إنما فَعَلَ عزَّ وجل ما أراد فَوُجِدَ؛ قال الراجزُ:

قد خَنَّقَ[7] الحَوْضُ وقال قَطْني سَلأً[8] رُوَيْداً قد مَلأْتُ بَطْني

ولم يكن كلامٌ، إنما وُجِدَ ذلك فيه. وكذلك قولُه:

فقالَ لِيَ آسْتَقْدِمْ أَمَامَكَ إنما فَكَاكُكَ أَنْ تَلْقَى الفَرَزْدَقَ بالمِصْرِ [٢٨٢]

---

(١) البيت مطلع معلقته. ديوانه ق ١/١ ص ١٦.

(٢) عجزه:

بحومانة الدّرّاج فالمتثلّم.

وأورده في ج بتمامه.

(٣) في ج: «عن قدم أهلها أو حدثان» وفي هـ: «عن قدم أهلها وحدثان».

(٤) ليس في ر.

(٥) أي جواباً.

(٦) سورة فصلت: ١١. وانظر تفسيرها في تفسير ابن كثير ١٥٦/٧، وتفسير القرطبي ٣٤٣/١٥ - ٣٤٤.

(٧) في ج: «امتلأ» وهي رواية. وبهامشها كما في المتن.

(٨) في ب وس ود وهـ: «مهلاً» وهي رواية. وبهامش د كما في المتن. وبهامش ي ما نصه: «ملأتُ بضم التاء لا غير».

أي: قد جُرِّبَ مثلُ هذا منكَ في المُسْتَجِيرِ بِقَبْرِه[1].

وحدَّثني العباسُ بنُ الفَرَجِ الرِّياشِيُّ في إسنادٍ قد ذَهَبَ عني أكثرُه، قال[2]: نزل النُّعْمَانُ بنُ المُنْذِرِ ومعه عَدِيُّ بنُ زَيْدٍ في ظلِّ شجرةٍ مُؤْنِقَةٍ، ليَلْهُوَ النُّعمانُ هناك، فقالَ له عديُّ بنُ زيد: أيُّها الملكُ أبَيْتَ اللَّعْنَ! أتَدْرِي [١/١٢٢] ما تقولُ هذه الشجرةُ؟ قال: وما الذي تقول؟ قال: تقول[3]:

رُبَّ شَـرْبٍ قـد أَنَـاخُوا حَـوْلَنـا ... يَمْـزُجُونَ الخمـرَ بالمـاء الزُّلالْ[4]
ثُمَّ أضْحَـوْا عَصَفَ[5] الدَّهْـرُ بهم ... وكـذاكَ الـدَّهْـرُ حـالاً بعـدَ حـالْ

قال: فَتَنَغَّصَ النعمان.

وهذا في الأمثالِ كثيرٌ، وفي الأشعار السائرة.

وأما قولهُ: «حُكْمُكَ مُسَمَّطاً» فإعرابُه أنه أرادَ: لك حُكْمُكَ مُسَمَّطاً، واسْتُعْمِلَ هذا فكَثُر، حتى حُذِفَ آستخفافاً، لعلم السامع ما يُرِيدُ[6] القائلُ[7]، كقولك: «الهلالُ واللَّهِ» أي: هذا الهلالُ، وأغْنَى عن قوله: «هذا» القصدُ والإشارةُ.

---

(١) في ي ود: فيمن استجار. وفي ج: في المستجيرين بقبره.
(٢) في الأصل: في إسناد ذكره قد ذهب عني قال. و«أكثره» ليس في ف وهـ.
(٣) ديوانه ق ٣/١٥، ٦ ص ٨٢ ـ ٨٣. وثمة اختلاف في الرواية.
(٤) قبله في زيادات ر:

مـن رآنـا فـليـحـدث نـفـسـه ... أنـه مـوف عـلى قـرن زوال
وصـروف الـدهـر لا يبـقـى لهـا ... ولـما تـأتي بـه صـمّ الجـبـالْ

وبعده في زيادات ر أيضاً:

والأبـاريـق عـليـهـا فـدمٌ ... وجـيـاد الخـيـل تـردي في الجـلالْ
عـمـروا الـدهـر بـعـيش حـسـن ... قـطـعـوا دهـرهـم غـير عـجـالْ

وفي أ وهامش ي: «رب رَكْبٍ». وفي ج: يشربون الخمر.
(٥) في ج وهـ: لعب. وبهامشيهما كما في المتن.
(٦) في ر وهـ: «بما يريد».
(٧) وهو من أمثالهم. انظر جمهرة الأمثال ١/٣٧٤، ومجمع الأمثال ١/٢١٢، واللسان (سمط).

وكان يقالُ لِرُؤْبَة: كيفَ أصبحتَ؟ فيقول: خَيرٍ عافاكَ اللَّهُ. فلم يُضْمِرْ حرفَ الخفْضِ، ولكنه حَذَفَ لكَثْرة الاستعمال.

و«المُسَمَّطُ»: المُرْسَلُ غيرُ المردودِ. و«الكَوْماءُ»: العظيمةُ السَّنَامِ.

obeikandl.com